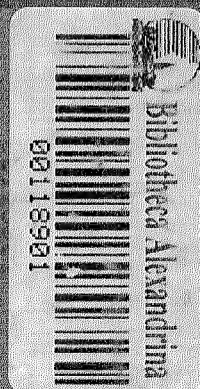


أسواق مصر
في عصر سلاطين المماليك



قاسم



أسواق مصر في عصر الطين المماليك

دكتور
واسم عيبره واسم

مدرس تاريخ العصور الوسطى
بجامعة الزقازيق

ملثم الطبع والنشر
مكتبة سعيدة رفقت
جامعة عين شمس

القاهرة — ١٩٧٨

أسواق مصر في عصر سلاطين المماليك



General Organization of the Alexandria Library (GOAL)
Bibliotheca Alexandrina

دكتور
واسم عبد الواسع

مدرس تاريخ العصور الوسطى
بجامعة الزقازيق

الهيئة العامة لكتبة الإسكندرية	
رقم التسجيل	962,02
رقم التسجيل	١٠٠٠
رقم التسجيل	٤٤٧٢٧

مكتبة الطباعة والنشر
مكتبة تقي الدين
بجامعة عين شمس

القاهرة - ١٩٧٨

ما شهدته البلاد من رواج إقتصادي تبنّت دلائله في الأسواق التي كان دددها كبيراً من ناحية ، كما صارت تموج بالحركة والنشاط وتزدحم بأصناف البضائع من ناحية أخرى .

ومع بداية التدهور الإقتصادي واستمراره في الشطر الثاني من عصر سلاطين المماليك بسبب إهمال وسائل الري وعنيط النهر ، وما نتج عنه من هبوط الإنتاج الزراعي ، وانهيار النظام النقدي — حيث صار النحاس يمثل القاعدة النقدية التي تسبب إليها أسعار المبيعات بدلا من الذهب والفضة — والتلاعب بالعملة وتزييفها ، فضلا عن تخفيض قيمتها من جانب السلاطين أنفسهم . وبسبب المجاعات والأوبئة المتتالية التي نزلت بالبلاد إلى درك مخيف من التدهور وقلة السكان ، وما تسبب عنه صبت العربان ، وقراصنة النهر ، ولصوص المدن من تدهور الأمن الذي زاد من تدهوره حروب الشوارع بين طوائف المماليك ، واعتمادات المماليك الجليان على الناس والباعة والخوانيت الأسواق — والتي أصبحت نعمة معتادة في الحياة اليومية المصرية في أواخر ذلك العصر — . . . وغيرها من مظاهر التدهور . نقول إنه مع بداية التدهور الإقتصادي الناتج عن هذه الأسباب وغيرها ، بدأ الانحلال السياسي للدولة ، فضعفت سلطة السلاطين ، وقصرت مدد حكمهم — بشكل عام — كما تهددت الأخطار الخارجية ، وانعكس تأثير ذلك كله على الأسواق الداخلية في البلاد ؛ فقل عددها بشكل ملحوظ من ناحية ، كما قلت البضائع ، وارتفعت أثمانها من ناحية أخرى .

وبعد ، فليست هذه الدراسة سوى محاولة أرجو الله أن تكون محاولة موفقة ، والله الموفق والمستعان .

دكتور قاسم عبده قاسم

الهرم : ٢١ أغسطس ١٩٧٨

أسواق القاهرة والفسطاط (دراسة التعميم النوعى للأسواق
ملاحظات على نظم الأسواق — الباعة الجائلون — أسواق
الأقاليم — الأسواق المؤقتة — الدولة والأسواق (ناظر
الأسواق — المحتسب وتطور وظيفته — لال دصر الممالك
— العوامل المؤثرة في حركة الأسواق (نظام طرح البضائع
التسعيرة والضرائب — النظام النقدي — العوامل السياسية
وحالة الأمن — العوامل الطبيعية) خاتمة .

(١)

ليكن مدخلنا إلى هذه الدراسة مذكروه المقرري من أنه كان بمدينة
القاهرة ومصر وظواهرها من الأسواق شيء كثير جداً قد باد أكثرها ، وكفاك
دليلاً على كثرة عددها أن الذى خرب من الأسواق فيما بين أراضى اللوق إلى باب
البحر بالمقس أثان وخمسون سوقاً أدركناها عامرة فيها ما يباع حوائثه نحو
الستين حانوتاً ، وهذه من جملة ظاهري القاهرة الغربى فكيف ببقية الجهات الثلاث
مع القاهرة ومصر . . . ،^(١) ورغم ما تحمله كلمات المؤرخ الكبير من دلالات
لا يخطئها الباحث ، فأنا ترجى مناقشتها إلى حين .

(١) المقرري ، الخطط ، ج ٢ ص ١٣ .

وقد قدم المقرئى وابن دقاق محاولة إحصائية عن أسواق القاهرة والفسطاط؛ ويمتاز ماقدمه لنا المقرئى فى هذا الصدد بأنه يقدم لنا تقريراً عن تطور الأسواق من حيث الرواج أو الذبول، فقد أحصى لنا فى خطته^(١) أربعة وخمسين سوقاً بالقاهرة، غير الأسواق التى ذكرها أثناء كلامه عن المشهور من خطط القاهرة مثل «سوق الغلال»، «سوق الخشب»، فى خط خان السبيل حيث كان الناس يجتمعون أيضاً صباح كل يوم جمعة لشراء الأوز والدجاج الذى كانت تباع منه كميات كبيرة هناك، ومثل خط بين القصرين، وخط السبع خوخ المتبق حيث كانت توجد أسواق رائجة.

أما ابن دقاق الذى توفى عام ٨٠٩ هـ (أوائل القرن ١٥ م) فقد أحصى لنا اثنين وعشرين سوقاً وسوقية بالفسطاط وحدها^(٢).

وذكر المقرئى (ت ٨٤٥ هـ) أن أسواق الفسطاط حتى عام سنة ٧٣٥ هـ كانت تسعة عشر سوقاً، ولكن أكثرها أندثر فى العصر الذى عاش فيه^(٣). أى منتصف القرن التاسع الهجرى (القرن ١٥ م)، وهو أمر يبدو قريباً فى حالة المقارنة بين المصدرين اللهم إلا إذا اعتبرنا أن المقرئى استبعد السويقات من العدد الذى ذكره.

ومن ناحية أخرى فإن ابن أياس - الذى عاش فى الفترة الأخيرة من عصر المماليك، وبداية

(١) المصدر السابق ج ٢ ص ٢٥، ص ٢٧، ص ٣٤، ص ٩٣، ص ١٠٦

(٢) ابن دقاق: الانتصار ج ٤ ص ٢٢، ص ٢٤

(٣) المقرئى: الخطط ج ١ ص ٣٤١، ص ٣٤٢

العصر العثماني - يذكر لنا في كتابه « بدائع الزهور في وقائع الدهور »^(١) عدة أسواق لم يرد لها ذكر سواء لدى ابن دقاق أو المقرئ ، مثل « سوق الشرب والبسطية وسوق الحاجب ، وسوق الناضل ، وسوق مرجوش ، والخانكاه ، وتحت الربع والصايبه ... » وغيرها . وهو ما يعني أن كلا من ابن دقاق والمقرئ لم يقدم لنا إحصاء دقيقاً للأسواق من جهة كما أن التغيرات المكانية والنوعية التي طرأت على الأسواق بحكم العوامل الاقتصادية والسياسية جعلت من اختفاء بعض الأسواق القديمة وظهور أسواق جديدة أمراً يمكن تفسيره .

وواقع أن الأسواق في ذلك العصر عرفت نوعاً من التخصص في نوع البضائع التي يبيعها كل منها وهو ما يتفق مع طبيعة الحياة الاجتماعية في ذلك العصر ، إذ كان أفراد كل طائفة يسكنون حارة تعرف باسمهم كما يبدو من خلال مصادر تلك الفترة .

ويضيق بنا المقام عن محاولة تتبع كل تلك الأسواق ، ومن ثم فإننا سنكتفي بأن نقسمها إلى مجموعات رئيسية حسب نوعية الأسواق ، بمعنى وضع أسواق المواد الغذائية في مجموعة ، وأسواق الملابس ومستلزماتها في مجموعة ثانية ، بينما ندرج أسواق تجهيزات السفر في مجموعة ثالثة وهكذا ...^(٢) .

(١) ج ٤ ص ٣٢٤ ، ص ٢٠٠ ، ج ٣ ، ص ١٧٧ ، ص ١٧٨ وص ٢٧١

(٢) يعتمد الباحث بشكل أساسي - في هذا الجزء من البحث - على ما قدمه المقرئ في خطه (ج ٢ ص ٩٣ / ص ١٠٦) من معلومات عن الأسواق ، ومن ثم فلن تكون هناك إشارات للمصادر اللهم إلا إذا كان مصدراً آخر غير الخطط .

ولنبداً بأسواق المواد الغذائية ، ويجدر بنا أن نلاحظ في هذا المقام أن تلك الأسواق كانت منتشرة في جميع أنحاء البلاد ، وهو أمر يتمنى بالضرورة مع توزيع التجمعات السكانية ، بل أن بعض أسواق المواد الغذائية كانت تقام في مواقع العمل حيث يبنى جسر على النيل ، أو تشق ترعة ، أو يبنى مسجد أو مدرسة ، وفي المناسبات ذات الطابع الديني مثل موالد الأولياء ، فضلاً عن ميادين الحرب .

وكان سوق باب الفتوح ، الذي يرجع إلى أيام الدولة الأيوبية واحداً من أشهر تلك الأسواق فقد كان الناس يقصدونه من أقطار الأرض لشراء أنواع اللحمان الضأن والبقر ولشراء أصناف الخضروات . . . كما اشتهر أيضاً سوق نخارة يرجوان الذي كان معوراً بالعدة الوافرة من يباعي اللحم الضأن السايخ ، ويباعي اللحم السميط ، وياعى اللحم البقرى ، وبه عدة كثيرة من الزبائن وكثير من الجبائين والحجازين واللبنانيين والطباخين ، والشوابين والمطارين والحضريين وكان بذلك السوق حانوت لايبيع فيه سوى حوائج البائدة من البقل والكراث والشمار والتمناع .

أما الطيور والدواجن فكانت تباع في سوق الدجاجين ، الذي كانت تباع به كميات كبيرة من الدجاج والأوز ، كما كانت تباع به طيور الزينة ، والمصافير التي كانت ألقاصها تعد بالآلاف ، وكان الناس يشترون المصافير لأطفالهم لكي يطلقوها حباً في عمل الخير ، وذلك لاستقدام بأن الطيور تسبح بحمد الله .

ويبدو أنه كان بالقاهرة سوق مركزي للفاكهة ، وهي « دار الفاكهة » ، أو « دار التفاح » ، التي كانت ترد إليها الفواكه التي تنتجها بساتين مصر على اختلاف أصنافها ... ومنها تنقل إلى سائر أسواق القاهرة ومصر وضواحيها^(١) .

وتحتل مصادر عصر المماليك بأسماء أسواق كثيرة مخصصة في بيع المواد الغذائية والمأكولات مثل « سوق التعيشين » ، الذي كان عامراً بكل ما يحتاج إليه من مأكولات وغيرها يجدها الإنسان سواء نهراً أو ليلاً ، وخط بين القصرين الذي كان الباعة يقعدون فيه ، بأصناف المأكولات من اللحمان المتنوعة ، والحلاوات المصنعة والفاكهة وغيرها ...^(٢) .

أما السوق الذي عرف باسم « سوق الحلاويين » فقد اكتسب اسمه من الحلوى المصنوعة من السكر ، وكان لهذا السوق مواسم يزدهر فيها مما ياتي بعض الضوء على جوانب الحياة الاجتماعية آنذاك ، ففي موسم شهر رجب ، ونصف شعبان وموسم عيد الفطر الذي كان الاستعداد يبدأ له من منتصف شهر رمضان ، كانت تصنع تماثيل من الحلوى على هيئة الحيوانات المختلفة ، وقد عرفت تلك التماثيل باسم العلاليق (مفرد ما علاقة) لأنها تعلق بخيوط على أبواب الحوانيت وكان وزن كل

(١) أنشئت « دار التفاح » ، بعد عام سنة ٧٤٠ هـ ، وقد بنيت حولها عدة حوانيت تباع بها الفاكهة التي كانت تترتب في شكل بديع وحولها الزهور ، وكان هناك سقف يصل ما بين تلك الدكاكين لحاية الفواكه من حر الشمس - أنظر ما كتبه تقي الدين المقرئ عن دار التفاح : الخطط ج ٢ ص ٩٣ ، السلوك ج ١ / ق ١ ص ١٨٤ ، وج ٢ / ق ص ٤٠٠) .

(٢) المقرئ الخطط ج ١ ص ٣٣٤ ، ج ٢ ص ٢٧ / ص ٢٨ .

منها يتراوح ما بين أربع رطل وعشرة أرطال ، يشتريها الناس لأطفالهم ، وفي هذه المواسم كانت أسواق القاهرة والأقاليم تمتلئ بهذا الصنف من الحلوى ، وهو ما يحدث الآن عندنا في المولد النبوي .

أما الأسواق التي تخصصت في بيع الملابس ولوازمها فنذكر منها : سوق الخلعين^(١) التي كانت تباع فيه ملابس أهل الدولة وغيرهم من الخلع والتشريف ، وفي القرن التاسع الهجري (١٥ م) كانت الثياب المخيطة (الجاهزة) تباع بذلك السوق ، وكان حتى بداية ذلك القرن : ... معمر الجانبين ... ، ويقرب من هذا السوق من حيث تخصصه : سوق الحوائصين ، الذي كان في بداية أمره مخصصا لبيع حوائص الأجناد (وهي المناطق - جمع منطقة - التي كان المماليك يترددونها حول أوساطهم) ، ولستابع من خلال متابعة تطور ذلك السوق أن نلح مؤشراً هاماً على التدهور الاقتصادي الذي عاتته الدولة ، فقد آل أمر السوق بعد الالتزام الاقتصادية المتتالية إلى أن صارت معظم حوائصه تباع الطواق التي يلبسها الصبيان .

أما « سوق الشرايين »^(٢) فقد كانت تباع فيه الخلع التي يلبسها السلطان للأمراء والوزراء والقضاة وغيرهم وكان بذلك السوق عدة تجار لشراء الخلع والتشريف ويصحبها لديوان الخاص السلطاني والأمراء .

(١) ذكر المقرئ (الخطط ج ٢ ص ١٠٣) أن كلمة خلعى - وجمعها خلعين - تعنى تاجر الثياب الخلع أى الثياب المستعملة ، ولكن يبدو مما ذكره عن السوق أنه لم يكن كذلك .

(٢) كان السلطان إذا أمر أحداً من الأتراك إليه « الشربوش » ، وهو شيء يشبه التاج كأنه مثلث يجعله الرأس من غير هامة ... وقد بطل الشربوش في الدولة العثمانية لسوء من المعلومات عن تطور زى المماليك انظر خطط المقرئ ج ٢ ص ٩٧ / ص ٩٨ ، وماير ، الملابس المملوكية ص ١٠١ وما بعدها .

كما كان هناك سوق مخصص لبيع أبو الحياطة ، ولوازم الحياكة ، وقد عرفنا ذلك السوق « سوق الأبارين » (١) .

واستطيع من خلال المعلومات التي أوردتها المقرري عن « سوق الجوخين » أن نتعرف على بعض التطورات التي لحقت بالحياة الاجتماعية في مصر آنذاك ، فقد كان ذلك السوق يبيع الجوخ المستورد من أوروبا ، والذي كان يستخدم في صناعة المقاعد والذائر والسروج ، ولم يكن الناس يلبسون الجوخ الا في الأيام المطيرة لكي يقيهم المطر ولا يعتبرونه من الملابس ، فقد كان الناس يرفعون عن الجوخ لأنه يستخدم في صناعة السروج ، ولكن تدهور الأحوال الاقتصادية والغلاء الذي شمل الثياب فيما شمل جعل المصريين يتخلون عن نظرتهم تلك ، وصار معظم الناس يرتدون الملابس المصنوعة من الجوخ ، فازدهر سوق الجوخين لإقبال الناس على الجوخ ، . . . واجتلبت الفرنج منه شيئا كثيرا لا توصف كثرت ، وعمل يبعه بهذا السوق . . .

وعرفت تلك العصور الأسواق التي تخصصت في لوازم الجنود من الأسلحة ، ومعدات الركوب وما إلى ذلك ، فقد كان سوق السلاح — الذي أنشئ في عهد لدولة الأيوبية في خط بين القصيرين — محلا لبيع أدوات القتال من القسي والنشاب والزرديات (٢) . . . وغيرها من آلات السلاح ، ويتصل بذلك السوق ويقرب منه « سوق المهامزين » الذي كان مخصصا لبيع المهامزين المستخدمة في الركوب ، ورغم اسم السوق فإنه لم يكن متخصصا تماما فقد كانت تباع فيه الدوى ، والطرف التي

(١) المقرري الخطوط ج ٢ — ٣٤

(٢) نوع من الدروع الواقية كانت تلبس كالقمصان ، وكان يصنع من حلقات وسلاسل من المعدن — أنظر ماير الملابس المملوكية ص ٦٦ — ٦٧

نفيها الذهب والفضة .. مثل سكاكين الاقلام ، وكان « سوق للجميين » الذي تباع فيه أدوات اللجم وغيرها من لوازم الدواب الجلدية ، بجوارا لسوق المهامزين وكان به عدة طلائين وصناع الكفت (التطعيم بالمعادن) كما وجد به عدد كبير من صناع السروج ولوازمها (١) .

وفي عصر المماليك كان بالقاهرة عدد من الأسواق التي تخصصت في بيع لوازم السفر مثل « سوق المرحلين » الذي كان سوقا ضخما لدرجة أنه « لو أراد الانسان تجهيز مائة جمل وأكثر في يوم لما شق عليه وجود ما يطلبه من ذلك لكثرة ذلك عند التجار في الحوانيت بهذا السوق وفي المخازن ، وكان هذا السوق يزدهر أيام مواسم الحج ، ويمثله في ذلك « سوق الحمايريين » الذي كانت تباع فيه الحماير التي يسافر فيها إلى الحجاز وبيت المقدس ، وفي مرحلة لاحقة نشأ سوقان آخران لبيع الحماير أحدهما بسوق جامع أحمد بن طولون ، والثاني « سوق الخميميين » ويبدو ان تجار ذلك السوق لم يكونوا مهتمين بربائهم على اعتبار أن الانسان لا يطرق ذلك السوق سوى مرة واحدة في العمر ، ومن ثم فإنهم كانوا « .. لا يراحمون بائعا ولا مشتريا .. » .

وفضلا عن الأسواق التي ذكرناها آنفا كانت هناك عدة أسواق تباع فيها حاجات الناس في حياتهم اليومية مثل « سوق الصناديقين » الذي كانت تباع فيه الصناديق والخزائن والأسرة وغيرها من المصنوعات الخشبية التي كان المصريون يستخدمونها في منازلهم .

(١) انظر خطط المقرئى ج ٩٦ / ٩٧ حيث ذكر معلومات مفيدة عن تطور صناعة السروج في عصر المماليك .

أما سوق العنبرين ، الذى أنشأه السلطان المنصور قلاوون مكان مسجد
« حبس المعونة » ، وفاء لنذر كان قد قطعه على نفسه ، فقد لقي رواجاً هائلاً في
بداية أمره إذ كان المصريون على اختلاف طبقاتهم مولعين بالعنبر ، ولكن الغش
حرف طريقة إلى العنبر في أخريات القرن الثامن الهجرى (١٤ م) حتى أصبح
اسماً لا معنى شيئاً .

وكان سوق الشماعين ، — من الأسواق القديمة في القاهرة ، أنشأ أيام
الدولة الفاطمية وكان يعرف آنذاك باسم « سوق القماحين » ، والواقع أن أخبار
هذا السوق كما أوردتها المقرئى ، تلتى كثيراً من الضوء على جوانب الحياة
الاجتماعية في مصر تلك الفترة ، فقد عاصر مؤرخنا هذا السوق وحوادثه عامرة
بالشموع الموكية ، والفانوسية ، والطوافات وكانت حوانيت السوق تظل مفتوحة
حتى منتصف الليل ، وتجلس بها بقايا يقال لهم « زعيرات الشماعين » ، عرفن بزيهن
المميز وهو اللامات الطرح ، والسروايل الحمراء في أرجلهن . أما موسم ازدهار
السوق فقد كان في شهر رمضان وفي غطاس النصارى ، إذ كانت الفوانيس تعلق
على حوانيت السوق « ... فتصير رؤيته في الليل من أنزه الأشياء ... » وفي هذه
المواسم كانت تباع كميات كبيرة من الشموع الموكية التى كانت الواحدة منهن تصل
في وزنها إلى عشرة أرتال ، كما كانت الشموع تباع وتؤجر لاسيما الشموع الضخمة
التي كان وزن أحدها يصل إلى قنطار فأكثر وتحمل على عجلات ، وذلك من أجل
خروج الصبيان لصلاة التراويح في موكب « ... يعجز البليغ عن حكاية
وصفه ... » .

ونخرج من هذا الوصف بعدة ملاحظات قيمة عن الحياة الاجتماعية
والاقتصادية ، فإن الاهتمام بموكب صلاة التراويح في شهر رمضان كان يدفع الناس

إلى شراء أو استعجار تلك الشموع الضخمة ، ولا يغيب عن الملاحظة أن صناعة الشموع تقدمت كثيراً في ذلك العصر . ومن ناحية أخرى فإن التدهور الاقتصادي الذي اشتدت وطأته على البلاد ابتداء من القرن التاسع الهجري (ق ١٥ م) ترك أثره واضحاً على مثل تلك العادات الاجتماعية ، فقل الأقبال على شراء الشموع حتى انتهى أمر السوق إلى خمسة حوانيت فقط في منتصف القرن التاسع الهجري .

وفصلاً عن الأسواق السابق ذكرها فإن مصر قد عرفت في تلك الفترة أسواقاً كانت مخصصة لبيع الحيوانات مثل الخيل والبغال والحمير والأغنام^(١) .

بعد هذا العرض لبعض الأسواق يحسن بناء أن لسوق بعض الملاحظات حول هذه الأسواق — كما يحسن بنا أن نقرر أننا لم نقصد أحصاء هذه الأسواق ، بل كان الهدف هو محاولة الكشف عن نوعيات بعض تلك الأسواق ، وطبيعة أسواق ذلك العصر .

١ — وأولى هذه الملاحظات تلخص في أن كثيراً من أسواق ذلك العصر كانت أسماءها تتغير مع مرور الزمن أما بسبب تغير نشاطها أو بسبب سكنى بعض أصحاب الحرف الأخرى في السوق ، مثال ذلك « سوق الكوايين » الذي كان اسمه « سوق الشرايين » حتى سكنه بعض يبايعي الشواء في أوائل القرن الثامن الهجري (١٤ م) ثم أصبح يسمى « سوق الغرابيين » في القرن التاسع الهجري

(١) ابن دقاق . الاتصار ج ٤ ص ١٥ ، المقرئى السلوك ج ٢ / ق ٣ ص ٦٧١

(١٥ م) حيث كانت تمنع مناخل الدقيق والغرايل وتباع هناك فضلاً عن بيع الجبن المستورد من بلاد الشام . كذلك تغير اسم « سوق الجراطين » الذى كان يعرف باسم « عقبة الصباغين » وأصبح يعرف فى القرن التاسع الهجرى باسم « سوق القشاشين » ، وهنا تجب الإشارة إلى حقيقة مؤداها أن التدهور الاقتصادى قلل من عدد الاسواق من ناحية ، كما سبب انكماش مساحاتها وعدم تخصصها من ناحية أخرى .

٢ — وبلغت انتباهنا أيضاً فى هذا الشأن أن بعض الاسواق كانت تنشأ فى بعض الأحيان لى يسكن بها بعض أصحاب الحرف المنقولين من أحد الاسواق ، ولسوق مثلاً ذلك « سوق الاخفايين » الذى أنشأه الأمير (يونس النوروزى) دودار الملك الظاهر بقوق أواخر القرن الثامن الهجرى (١٤ م) لتباع فيه خفاف النساء ونماهن ونقل إليه الاخفايين الذين كانوا يسكنون خط الحريريين والزجاجين .

٣ — ورغم وجود الاسواق المتخصصة فقد عرفت مصر آنذاك الاسواق الخافلة الجامعة لكل أنواع البضائع ، فقد ذكر المقرئ أن « القصبة » هى أعظم أسواق مصر ، فقد كانت عامرة بالخوانيت المكتظة بأنواع المآكل والمشروبات والامتنعة التى « .. يعجز العاد عن حصر ما فيها من الأنواع » ، أما « سوق حارة برجوان » فقد كان سوقاً عامراً إذ كان سكان هذه المنطقة يستقنون بهذا السوق عن الخروج من حاراتهم ، كما كان ممكناً شراء كل ما يلزم الإنسان من هذا السوق الذى كان يظل مفتوحاً حتى ساعة متأخرة من الليل ، ويأتى « سوق باب الفتوح » ليقدم لنا مثالا ثالثاً على الاسواق الكبيرة الجامعة .

٤ — ومن الأمور الهامة التي يجب الإشارة إليها في إطار ملاحظتنا هن
الاسواق ، أنها لم تكن دائماً تحمل أسماء مشتقة من نوع النشاط الذي يمارسه السوق
إذ أننا نجد في مصادر ذلك العصر إشارات لبعض الاسواق التي اتخذت أسماءها
من أسماء السكان الذي أقيمت فيه ، مثل سوق جامع ابن طولون ، وسوق
الحانكاه^(١) وسوق حارة برجوان وسوق باب الفتوح... وغيرها ، كما كان لبعض
الاسواق أسماء مشتقة من أسماء بعض الجماعات التي سكنت مصر ، مثل سوق
الراقين ، « وسوق المغاربة » ، « وسوق اليهود » التي ذكر ابن دقاق أنها
صارَت غريبة في زمانه^(٢) وحملت بعض الاسواق أسماء أشخاص مثل « سوق
معتوق » ، « وسوق ابن العجمية » ، « سوق وردان » التي ذكرها ابن دقان ضمن
أسواق الفسطاط^(٣) . وكانت لبعض الاسواق في ذلك العصر أسماء طريفة مثل
« سوق البراشيت » و « سوق الحاف »^(٤) ، ومثل « سوق العياطين »^(٥) .

(١) ابن أبياس . بدائع الزهور ج ٤ ص ٣٢٣

(٢) تنسب (سوق الراقين) إلى العراقيين الذين سیرم زياد بن أبيه من
العراق — أنظر ابن دقاق . الانتصار ج ٤ ص ٦٤ ولم يشر ابن دقاق إلى تاريخ
خراب سوق اليهود ، كما أنه لم يخبرنا هل تجدد غيرها أم لا (ج ٤ / ص ٣٢) .

(٣) ابن دقاق ج ٤ ص ١٤ ، ص ٣٢ / ٣٤

(٤) المصدر السابق نفس الجزء ص ٣٢ / ص ٣٣ .

(٥) ذكر المقرئ في الخطط (ج ٢ ص ١٠٦) أن سبب هذا الاسم يرجع
إلى أن عبد الوهاب النشو ناظر الخُص السلطان أيام السلطان الناصر محمد
ابن قلاوون طرح على تجار هذا السوق كمية من عمل القصب (عرف هذا بنظام
طرح البضائع أي فرض بضائع على التجار ، وبأثمان يحددها مثل الدولة بنص النظر
هن قيمة البضائع الحقيقية) وكانت أسعار العمل باهظة فوقف التجار للسلطان
وعيطوا حتى أعفاهم من ذلك ، وسمى السوق من ساعته باسم « سوق العياطين »
وكانت كلمة (عياط) في ذلك الوقت تعني الصباح عند المصريين .

وكانت بعض الأسواق تنشأ في الأماكن التي يسكن بها الأسرى الأجانب الذين كان بعض السلاطين يستخدمونهم في الأعمال العمرانية والإنشاءات ، فقد كان سوق خزانة البنود خاصاً بسكن أسرى الفرنج خاصة الأرمن الذين جلبهم السلطان الناصر محمد بن قلاوون للعمل في عمائره ، وقد هدمت خزانة البنود ضمن حملة من الحملات الأخلاقية التي كثيراً ما تكررت في ذلك العصر لمهاجمة أوكار الفساد^(١) .

وثمة حقيقة هامة فيما يتعلق بنظام الأسواق وتخطيطها في عصر المماليك ، فقد كانت الأسواق تقام في أماكن يراعى فيها أن يكون السوق متعدد المنافذ والمسالك من أجل الدخول إلى الأسواق والخروج منها ، وهو ما يبدو واضحاً في كلام كل من « ابن دقاق » ، « وتقي الدين المقريزي » كما يتضح أيضاً أن أسواق ذلك العصر كان لها مخازن خاصة بها^(٢) .

(١) أنشئت خزانة البنود في العصر الفاطمي ، وتحوّلت في العصر الأيوبي إلى سجن للأمراء ، وظلت كذلك في عصر المماليك حتى سلطنة « الناصر محمد بن قلاوون » الذي كان مهتماً بالعمارة والبناء ، وجلب لهذا الغرض كثيراً من أسرى الفرنج لا سيما الأرمن وأسكن بعضهم في قلعة الجبل ثم أسكنهم في « خزانة البنود » بعد ما توقف استخدامها كسجن ، وبمرور الوقت تكاثرت عدد الأرمن ، وتجاهروا بأمور الفساد التي أثارت حنق معاصريهم مثل بيع الخمر ولحم الخنزير علناً ، كما أداروا أماكن الدعارة ... حتى أن المرأة إذا تركت أهلها أو زوجها ، أو الجارية إذا تركت ربها ، أو الشاب إذا ترك أباه ، ودخل هذا الأرمن بخزانة البنود لا يقدر أحد أن يأخذهم منهم ، ولو كان من كان ... ، أنظر المقريزي الخطط ج ١ ص ٤٢٣ / ص ٤٢٤ ، السلوك ج ٢ / ق ٣ ص ٦٤٠ / ص ٦٤١ .

(٢) أنظر ما جاء عن « سوق المرحلين » في خطط المقريزي ج ٢ ص ٦٤ .

(٢ م — الأسواق في عصر المماليك) .

والملاحظ أيضاً أن الأسواق في عصر الماليك ، كانتهم تدخل ضمن
الاحتياجات التي كان السلطان يقطعها لأمرامه الماليك ، وليسوق دليلاً على ذلك ما
ذكره المؤرخ تقي الدين المقرئ من أن سوق الخيل والجمال والحيز ... أضيفت
إلى الدولة ... ، بمعنى أنها أصبحت من بين موارد الدولة ، ومن أملاكها ، وقد
عوض مقطوعها بأرض غيرها في إقليم الفيوم (١) .

وقد عرفت الأسواق آنذاك نظام الصيارف ، فقد كان الصيارف يجلسون في
حوانيتهم على باب سوق السلاح طيلة النهار ، ويبدون أن يروا ذلك السوق كان
يستبدلون العملات لدى أولئك الصيارفة حتى يسهل تعاملهم في هذا
السوق (٢) .

عرفت أسواق مصر آنذاك الباعة الجائلين الذين كانوا يترشون أرض السوق
بيضايتهم وقد عرفتهم مصادر ذلك العصر باسم « أبواب المقاعد » الذين كانوا
يبيعون مختلف البضائع من المساكولات ، والمشروبات حتى الخواتم والأشاور
وزينة النساء .

ففي سوق السلاح كان أولئك الباعة يترشون أرض السوق أمام حوانيت
بيع السلاح ، وحوانيت الصيارفة لبيع بضائعهم ، ويشتغلون المشاعل إذا أقبل الليل

(١) المقرئ السلوك ج ٢ / ق ٣ ص ٢٧١

(٢) المقرئ الخطوط ج ٢ ص ٩٦

وكان الناس يتخذون هذا السوق في الليل مكانا للزهوة . أما في سوق القصبه نما .
كان الباعة الجائلون يجلسون ، ... بأطباق الخبز وأصناف المعاش ، (١) .

ووجد في عصر المماليك سوق يأكله لهذا النوع من الباعة الجائلين ، وهو -
سوق القنيصات ، الذي كان الباعة يجلسون فيه تجاه القبة المنصورية هل تحوت
وضعت فوقها أفصاص صغار (قنيصات) من الحديد ، شبك فيها الطوائف من
... الخواتم والفصوص ، وأساور النسيان ، وخلاخيلهن ، وغير ذلك ... ،
وكان أولئك الباعة يستأجرون الأرض التي يجلسون عليها من مباشر المارستان
المنصوري الذي كان السوق من أوقافه ؛ وهو ما يوضح لنا أن الأرض التي كان
ينقرشها الباعة الجائلون في الأسواق كانت تؤجر لهم مثل الحوائيت تماما . وفي
مرحلة لاحقة بنى مباشر المارستان المنصوري خيمة كبيرة لكي تظل أصحاب
مقاعد الأفصاص ، وقد نقل ذلك السوق سنة ٨٣٣ هـ إلى قيسارية جديدة أُنشئت
بالقرب من الصاغة .

ويبدو من كلام المقرئى أن المنافسة بين أولئك الباعة الجائلين من جهة
وأصحاب الحوائيت من جهة أخرى كانت تشتمل لدرجة تتطلب تدخل الدولة
من آن لآخر كل قليل يتعرض لهم الحكام لمنعهم (أرباب المقاعد) وإقامتهم
من الأسواق لما يحصل منهم من تضيق الشوارع وقلة بيع أرباب الحوائيت (٢) .
وكان هناك نوع آخر من الباعة الجائلين في أسواق مصر في عصر المماليك ،

(١) المصدر السابق ج ٢ ص ٩٣ / ٩٥

(٢) المقرئى : الخطط ج ٢ ص ٩٣ / ٩٥ .

يفدون من المناطق الريفية المتاخمة للندن من أجل بيع منتجاتهم في أسواقها والعودة إلى قراهم^(١).

ولستطيع من خلال مصادر عصر المماليك التاريخية أن نلاحظ أن المدن المصرية كلها كانت لها أسواق خاصة بها ، وكان لبعض تلك المدن ، عدة أسواق مثل مدينة أسيوط وأسنا ودمياط ، والمحلة التي قال عنها ابن دقاق... قصبة لإقليم الغربية من الديار المصرية... والمنصورة وسنهور ، وقلوب التي ذكر أنها كانت تمتد أسواق القاهرة بمعظم حاجاتها من الفواكه ، والألبان ومنتجاتها^(٢).

ويؤكد هذا الكلام ما ذكره الرحالة ابن بطوطة الذي زار مصر في عصر المماليك من أن المسافرين على صفحة نهر النيل لا يحتاج إلى التزود بالمواد من طعام أو غيره... لأنه مهما أراد النزول للشاطئ سيجد سوقاً يشتري منه ما يريد كما يجد مكاناً يتوضأ ، ويؤدي الصلاة ، والأسواق متصلة من مدينة الإسكندرية إلى مصر ، ومن

(١) ذكر ابن أبياس (بدائع الزهور ج ٣ ص ١٢٦) قصة فلاح قدم من قريته القريبة من القاهرة لبيع بعض البيض في أسواق القاهرة ، فقابله أحد الأمراء في الحريق واشترى منه البيض ودفع ديناراً لكل بيضة ، كما ذكر نفس المؤرخ في ترجمة لأحد معاصريه (بدائع الزهور ج ٥ ص ٦٧) أنه كان فلاحاً يبيع الخنازير والطرايح في الأسواق على ظهر حماره ، وهو ما يعطينا صورة لماذج الباعة الجائلين في أسواق مصر في عصر المماليك .

(٢) ابن دقاق : الانتصار ج ٥ ص ٢٥ - ٢٦ ، ص ٣٠ ، ص ٤٧ - ٤٨ ،

٧١ ، ٨١ / ٨٢ ، ٩٢ ، ٩٩ - ١٠١ .

مصر إلى مدينة أسوان من الصعيد^(١) وهو ما يؤكد أيضاً كلام المقرئى من بلاد الوجه البحرى^(٢).

ومن الطبعى أن تنشأ الأسواق بمرار التجمعات السكانية ، ولكن يبدو أن بعض تلك الأسواق لم تكن أسواقاً دائمة ، وإنما كانت تقام بصفة دورية في يوم معين من أيام الأسبوع ، فقد كان للجيزة في كل يوم أحد سوق عظيم يجرى إليه من النواحي أصناف كثيرة جداً ، ويجتمع فيه خلق عظيم^(٣) . وهذا النوع من الأسواق الدورية مازال معروفاً في الريف المصرى حتى أيامنا هذه .

الواقع أن أسواق الأقاليم تشابهت مع أسواق العاصمة من حيث نظامها^(٤) ، وإن كنا نعتقد أن بعض الأسواق التى وجدت بالقاهرة لم يكن لها نظائر في مدن الأقاليم ، مثل سوق السلاح والمهاجرين .

وبخلاف أسواق القاهرة ، وأسواق الأقاليم ، عرفت مصر أيام المماليك نوعاً من الأسواق التى كانت تقام بصفة مؤقتة في مواقع تجمعات الناس حول مناسبة بعينها ، سواء في مواقع العمل من أجل بناء جسر على نهر النيل ، أو شق ترعة أو بناء جامع أو مدرسة ، أو في الاحتفالات الدينية للطابع مثل الموالد ، أو في ميادين الحروب .

(١) رحلة ابن بطوطة ص ٦٦ / ص ٦٧ .

(٢) المقرئى : الخطط ج ١ ص ١٦٢ .

(٣) نفس المصدر والجزء ص ٢٠٥ .

(٤) سعيد عاشور : المجتمع المصرى ص ٨٦ / ص ٨٨ .

ولدينا هذه أمثلة من الأسواق المؤقتة التي تحدثنا مصادر ذلك العصر عنها ،
لا يحدثنا ابن أبياس عن السوق المؤقت الذي أقيم بمناسبة الاحتفال بولادة أحد
الاولياء ، فيقول في حوادث سنة ٩١٧ هـ . . . كانت ليلة سيدى إسماعيل الإنبابى
ببولاق . . . وصنعوا هناك سوقاً بدكاكين مبنية ، ونقلوا إليه مع سائر البضائع
الفاخرة . . . ، ويقول في حوادث سنة ٩٢٠ هـ . . . كان في الرمل سوق حافل
بدكاكين مبنية ؛ ونقلوا إليها أنظر البضائع^(١) ، ويبدو من هذه العبارة أن دكاكين
السوق كانت تبنى وربما كانت تظل خارية حتى موعد الاحتفال بالمولد فيقتلون
إليها البضائع .

أما الأسواق التي كانت تقام في مواقع العمل فإن لدينا مثالا عليها فيما ذكره
المقريزى في حوادث سنة ٧٢٣ هـ بعد إغراق فيضان النيل بعض الأراضي ، وبدأت
الاستعدادات لبناء حسر لمنع مياه الفيضان ، وفي موقع العمل نصبت الأسواق
وأستمر العمل قائماً مدة عشرين يوماً^(٢) . وتكرر الأمر سنة ٨١٨ هـ حين خرجت
طوائف المصريين إلى موقع العمل لبناء أحد الجسور ومعهم الطبول والزمور ،
وحملت الأكولات ونصبت الأسواق في مواقع العمل^(٣) .

كانت أسواق مصر في عصر المماليك تخضع لرقابة الدولة ، وتمثلت سلطة الدولة
على الأسواق في عدة أمور منها الموظفين المسئولين عن مراقبة الأسواق ، والضرائب،
وتنظيم الأسواق وتخطيطها .

(١) ابن أبياس . بدائع الزهور ج ٤ ص ٢١٤ ، ص ٢٧٥ .

(٢) المقريزى . السلوك ج ٢ / ق ١ ص ٢٥١ .

(٣) أبو الحسن النجوم الزاهرة : ج ١٤ ص ٢٦ .

وكان على أرباب كل صناعة عريف ، ويرجع نظام عرفاء الاسواق إلى العصر الفاطمي ، إذ كان أولئك العرفاء هم الواسطة بين الدولة من ناحية ، وأرباب البضائع ، من ناحية أخرى . وكان أولئك العرفاء خاضعين مباشرة للمحتسب الذي كان « . . . يقبل قولهم فيما يذكرونه »^(١) . وقد استمر نظام العرفاء في عصر المماليك إذ يذكر المؤرخ أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي أن السلطان الناصر محمد بن قلاوون ألغى سنة ٧١٠ هـ ضريبة كانت تؤخذ من عرفاء الأسواق^(٢) واستطاع أن يستنج من خلال صمت مصادر ذلك العصر عن تلك الوظيفة أن عرفاء الأسواق فقدوا أهميتهم بمرور الوقت .

وذكر القلقشندي^(٣) ، وظيفة أخرى هي « نظر دار الضيافة والأسواق » ، ويقض من كلامه أن صاحب هذه الوظيفة لم تكن له سلطة الإشراف على كل الأسواق ، بل كان مسئولاً عن الأسواق التابعة للدولة ، ولم يكن مسئولاً عن هذه بشكل مباشر وإنما كان يشرف على إيرادات الأسواق التابعة للدولة ، ووجوه إنفاقها ، وكانت الأسواق التي لا تتبع الدولة تدخل أما ضمن الإقطاعات وأما ضمن أوقاف المدارس والمساجد والمارستان كما أوضحنا من قبل ، وعلى كل حال فقد أورد لنا المقرئى أسماء بعض الأشخاص الذين تولوا هذه الوظيفة^(٤) .

(١) المقرئى : اغاثة الأمة : ص ٢٨

(٢) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ج ٩ ص ٤٤ — ٤٦

(٣) القلقشندي : صبح الأعشى ج ٤ ص ٣٢ .

(٤) يذكر المقرئى في حوادث سنة ٧٨٠ هـ أن « علم الدين بن خنم » استقر في نظر الأسواق (السلوك ج ٣ / ق ١ ص ٣٤٤) ثم يذكر في حوادث العام التالي أنه خلع واستقر بدلى منه « معين الدين الدمايى السكندرى » (السلوك ج ٣ / ق ١ ص ٢٧١) ، كما يذكر في حوادث سنة ٧٨٣ هـ أن ابن مكاس استقر في نظر الأسواق (السلوك ج ٣ / ق ١ ص ٤٦٤)

أما الموظف الذى كثيراً ما أربط اسمه بالأسواق فى عصر الماليك فهو المحتسب ، وهو الموظف صاحب الإشراف الفعلى على الأسواق آنذاك ، وكانت وظيفة الحسبة من الوظائف الجالية فى ذلك العصر ، فقد كانت تأبى فى المرتبة الخامسة بين الوظائف المدنية ، ولم يكن يتولاها فى أوائل عصر الماليك إلا وجوه الناس وأعيانهم . . . لأنها خدمة دينية ^(١) . . . وكانت هناك ثلاث مناصب للحسبة فى مصر حينئذ ، حسبة القاهرة ، وحسبة القسطنطينية ، وحسبة الإسكندرية وكان محتسب القاهرة هو أعلى الثلاثة قدراً إذ كان يحضر المواقب السلطانية فضلاً عن الجلوس مع السلطان بدار العدل ^(٢) وكان نفوذه يشمل القاهرة وكل الوجه البحرى فيما عدا الإسكندرية ،

(١) المحتسب : هو من نصبه الإمام أو نائبه للنظر فى أحوال الرعية والكشف عن أمورهم وأحوالهم ، بشرط أن يسكون حراً بالغاً عاملاً عدلاً (أنظر : ابن الأثير : معالم القربة فى أحكام الحسبة ص ٧) . وكان من واجباته الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتحدث فى أمر المكائيل والموازين ونحوهما ، وأول من قام بهذا العمل الخليفة عمر بن الخطاب وكانت الحسبة تضاهى إلى الشرطة أحياناً فى العصر الفاطمى — (أنظر الفلشندي صبح الأعشى ج ٥ ص ٤٥١ / ٤٥٢) . وأنظر أيضاً : السبكي معيد النعم ومبيد النقم ص ٩٢ ولدينا وثيقة من العصر الأيوبي تنص على منها مهام المحتسب فى ذلك العصر ، ولا تمتد إليها أختلت كثيراً عنها فى عصر الماليك ، وهذه الوثيقة عبارة عن نسخة تقليد بولاية الحسبة من إنشاء الوزير ضياء الدين بن الأثير — أنظر الفلشندي صبح الأعشى ج ١١ ص ٦٨ / ص ٦٩) .

(٢) كانت العادة أن يجلس سلاطين الماليك بدار العدل صباح كل إثنين وخميس طوال العام ما عدا شهر رمضان ، وذلك للنظر فى قضايا الناس وتظلماتهم ، وكان هناك « بروتوكول » للجلوس بهذه الدار ، إذ كان قاضى القضاة الشافعى — وهو أكبر قضاة القضاة — يجلس عن يمين السلطان يليه القاضى الحنفى فالمالكى ثم الحنبلى الذى يليه وكيل بيت المال ثم محتسب القاهرة ، وقد تغير هذا النظام بعد عصر الناصر محمد بن قلاوون ، حين أصبح الشافعى يليه المالكى ثم قاضى العسكرية — =

بينما كان محتسب القساط أن يشرف على القساط وكل بلاد الوجه القبلي ، وكان أدنى مرتبة من محتسب القاهرة ، وهو ما ينطبق أيضاً على محتسب الإسكندرية . وفي بعض الأحيان — لاسيما في أواخر عصر المماليك — أصبح طبيعياً أن يجمع شخص واحد بين حسبة القاهرة وحسبة القساط (١) .

وفي عصر المماليك خضعت وظيفة المحتسب لبعض التطورات سواء من حيث مكانة الوظيفة أو نوعية الأشخاص الذين يتولونها ، فقد صار ممكناً أن يتولى المماليك أمر الحسبة وهو مالم يكن مألوفاً في بداية ذلك العصر (٢) . كما صار مألوفاً أن يجمع شخص واحد بين الحسبة وغيرها من وظائف الدولة ، ويلخص ابن اياس التطورات التي لحقت بهذه الوظيفة في قوله : « . . . كانت الحسبة والولاية في قديم الزمان من أقل الوظائف ، ووليها جماعة كثيرة من أبناء الناس والفتهاء ، ولكن عظم أمر هاتينوظيفتين في هذا الزمان إلى الغاية ، وصارتا من أجل الوظائف ، وهذه الأموال العظيمة التي سعى بها هؤلاء ما يستخلصونها إلا من

== فمحتسب القاهرة يماسون على زين الساطان — ألفاراقيريزي : الخواط ج ٢ ص ٢٠٧ / ص ٢٤٩ .

(١) المقريزي : السلوك : ج ٤ / ق ٢ ص ٥٦٥ ، ص ٨٢٠ ، أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ج ١٦ ص ٢٤٩ .

(٢) يذكر أبو المحاسن بن تغري بردي في حوادث سنة ٨٦٥ هـ أن « تم من نخشبای ، المعروف برصاص ، تولي الحسبة ، فكان أول تركي ولي الحسبة بالبذل ، وهو ما يوضح كيف أصبحت الرشوة سبيلاً لتولي هذه الوظيفة ، ولم تسمح ذلك قبل تاريخه لا قديماً ولا حديثاً . . . » — ألفاراقيريزي : الزهرة : ج ١٦ ص ١٥٣ .

أضلاع المسادين والأمثلة^(١) ، وهو ما يؤكد غيره من المؤرخين مثل السخاوي الذي ينفهم من كلامه في حوادث سنة ٨٥٢ هـ أن الرشوة أصبحت السبيل إلى تولي تلك الوظيفة^(٢) .

وبما في هذا المقام أن نسلط الضوء على دلالة المحتسب بالأسواق ، فقد كان مسؤولاً عنها من جميع النواحي المحمية والسعيرية ، والكشف عن النش والسرقة في الموازين والمكاييل وغيرها ، فقد كان يقعين على جميع الباعة الحضور إلى دار العيار^(٣) ، بموازينهم ومكاييلهم وصنجمهم وتحريرها بواسطة المحتسب ، وكانت الموازين أو الأكيال غير المضبوطة تصدر ويلزم صاحبها بشراء غيرها من دار العيار ، إلا أن ذلك لم يعد يلزم فيما بعد حين خفت صرامة الرقابة ، فأصبح على صاحب الميزان أو المكيال غير المضبوط أن يقوم بإصلاحه فقط .

وكان للمحتسب أهران يطوفون بالأسواق فيما يشبه الحملات التفتيشية ، للكشف من نظافة القدور والأواني التي تباع فيها الأطعمة ، ومراعاة عدم غش البضائع ، ومصادرة وإعدام البضائع الفاسدة ، وتحفل مصادر ذلك العصر بالأمثلة الدالة على مهام المحتسب وعلاقته بالأسواق ، ويضيق بنا المقام عن تتبع الكثير من الأمثلة ، ومن ثم فإننا لسوق بعضها لكشف مهام المحتسب ، ففي سنة ٧٤٢ هـ ، ضبط أحد نهار الطيور المحفوظة بالتعليق (وقد عرف أولئك التجار آنذاك باسم البرادية ،

(١) ابن ياس : بدائع الزهور ج ٣ ص ١٦٥ ، ص ٢٣٣ ، ج ٥ ص ٢٧ .

(٢) السخاوي : التبر المسبوك : ص ٢٦١ .

(٣) دار العيار : هي الدار التي كانت الموازين والصنجم والأكيال تضبط فيها وفقاً لأمثلة قياسية كانت بها ، ولم يكن مسموحاً بأن تباع الموازين والأكيال المستخدمة في أسواق البلاد إلا في هذه الدار — أنظر : خطط المقريري ج ١ ص ٤٦٢ / ص ٤٦٣ .

ومفردها (واردى) وهو يخفى كميات كبيرة من الطيور الفاسدة ، وأدبه المحتسب وشهره ، كما أهدمت الكمية المضبوطة (١) مما يوضح أن الرقابة الصحية كانت بالفعل لأحدى مهام المحتسب .

ويمكن لنا أن نتعرف على المدى الذى كان يمكن أن تصل إليه سلطة المحتسب فى ظل السلاطين الأقوياء وبمساندتهم ، فقد حدث أثناء إحدى الازمات الاقتصادية فى عصر السلطان الناصر محمد بن قلاوون أن اختفى الخبز ، فغتم المحتسب على شئون الأمراء ، وأخرج لهم حاجتهم من القمح ، وأمر بأن يباع القمح فى حضوره من الشون بالسعر الذى حدده ، وصار يركب يوماً إلى إحدى الشون ، ويبيع منها إلى الطحانين ، وحين بلغه أن بعض مماسرة الأمراء باعوا بسعر أعلى مما حدده ضربهم بالمقارح وأبده السلطان فى ذلك . . . فلم يتجاسر أحد بعدها من الأمراء أن يفتح شوته إلا بأمر المحتسب (٢) . . . ، وتبدو أهمية المحتسب فى حقيقة أن السلطان المؤيد شيخ ، تولى الحسبة بنفسه سنة ٨١٨ هـ لمواجهة ارتفاع الأسعار (٣) .

وإذا كان المحتسب حازماً فإنه كان يلقى رضا الناس عنه ، وزجيهم به بحكم نجاحه فى السيطرة على الأسواق وهو ما حدث سنة ٧٧٨ هـ على سبيل المثال فقد كاد الناس يحملون المحتسب وهو راكب بغلته ، وصبوا عليه كثيراً من ماء الورد ،

(١) المقرئى ج ٢ / ق ٣ ص ٦١٣ الخطط ج ٢ ص ٩٦ .

(٢) المقرئى : السلوك ج ٢ / ق ٢ ص ٢٩١ / هـ ٢٩٦ .

(٣) العيني : السيف المهند فى سيرة الملك المؤيد ص ٣٤١ ص ٣٤٢ (طويزة

الشفقة سنة ١٩٦٧ م) .

كما أشعلوا له الشموع والقناديل في شوارع القاهرة وطرقها ... ووقفت له
المخائف ترفه إذا مر بها^(١) .

وهناك أمثلة تدل على أن بعض من تولوا وتلغى الحسبة لم يكونوا على مستوى
الشروط والمواصفات الواجب توافرها في المحتسب ، ومن ثم خذت قبضة الدولة
على الأسواق ، وتلاعب الباعة بالأسعار ، فأصبح المحتسب بالتالي عرضة للتحقير
والامتهان في أحيان كثيرة وتبدى ذلك بوضوح أكثر في النصف الثاني من
عصر المماليك .

وفي بعض الأحيان كان الأمراء المتنافسون يحاولون استمالة جماهير العامة إلى
جانهم ، ويكون المحتسب هو كبش الفداء ، فقد حدث سنة ٧٨٢ هـ ، وأثناء
احتدام الصراع على السلطة بين كل من الأميرين برقوق وبركة أن نودى
... يا هوام إذا كنتم راضين بحسبي القاهرة ومصر وإلا عز لناها ... ، وتم
منهما بالفعل^(٢) .

وكثيراً ما تعرض المحتسب لفضب العامة بسبب سوء سياسته في الأسواق من
ناحية ، وبسبب انعدام هيئته من ناحية أخرى ففي سنة ٧٧٦ هـ حارل المحتسب
تسمير الخبز ، فسكانت النتيجة أنه تمذر الحصول عليه في الأسواق مما جعل العامة
يهاجرونه مراراً فاقتفى بنزله خوفاً على نفسه^(٣) . وتعرض المحتسب في عام ٨٤٨ هـ
لهجوم العبيد الذين كادوا أن يفتكروا به في أركان الفساد في بولاق لولا أن
سارع بالحرب .

(١) المقريزي : السلوك ج ٣/ق ١ ص ٢٣٩ وما بعدها .

(٢) المصدر السابق : نفس الجزء ص ٢٨٥ .

(٣) المصدر السابق : نفس الجزء ص ٢٩٥ .

وتقدم لنا المصادر نماذج لبعض الشخصيات التي وليت الحسبة دون أن تكون أهلاً لها ، مما زاد في تدهور هيئة المحتسب ، ففي سنة ٧٧٨ هـ خلع على « جمال الدين محمود المعجمي » واستقر في حسبة القاهرة ، فتعرض لسخرية العامة واستهزائهم لأنه كان من فقراء المعجم ، وكان يبيع النمر أمام باب المارستان^(١) . كما يذكر المقرئ أنه بما زاد الطين بلة أثناء أزمة سنة ٨٢٩ هـ أن متولى الحسبة « ... بعيد عن معرفتها... »^(٢) ، كما يذكر في ترجمة « تاج الدين عبد الوهاب بن الجباس » (ت سنة ٨٢٤ هـ) والذي تولى حسبة القاهرة سنة ٨٠٧ هـ أنه كان « ... عامياً في هيئة فقيه »^(٣) ، ويبدو جلياً مدى التدهور الذي لحق بمكانة المحتسب فيما ذكره السنخاوى من أنه في عام سنة ٨٥٣ هـ عرضت الحسبة على الزينى الاستادار « ... فرفع عنها لتكون متواهاً ليست له في العظمة نسبة »^(٤) .

ولم يكن أوائك الموظفون (عرفاء الأسواق — ناظر الأسواق — المحتسب) هم الواجهة الوحيدة أو التعبير الوحيد عن سلطة الدولة في الأسواق فقد تبدت سلطة الدولة وتدخلها في شئون الأسواق واضحة في كثير من التصرفات التي كان أهمها — بطبيعة الحال — الضرائب والمكوس المفروضة على أهل الأسواق أو في بعض الأعمال التي كانت الدولة ترغب أهل الأسواق على القيام بها .

ففي سنة ٧١٠ هـ — مثلاً — أبطل السلطان الناصر محمد بن قلاوون هذه ضرائب كانت مفروضة على الأسواق منها « ضريبة نصف السمسرة » التي كان

(١) المقرئ ج ٢ / ق ١ ص ٢٩٢ .

(٢) المصدر السابق : ج ٤ / ق ٢ ص ٧١٠ / ص ٧١١ .

(٣) المصدر السابق ج ٤ / ق ٢ ص ٥٩٨ .

(٤) السنخاوى : البتر الملبوك ص ٢٦١ .

أخذ ولاية القاهرة قد ابتدعها^(١) ، وفي سنة ٧١٠ هـ أيضاً ألغيت ضريبة أخرى كانت تؤخذ من عرفاء الأسواق ، وفي سنة ٧٨٠ هـ ألزم الوزير مقدمى الحجاج باحضار مستندات شراء جماعهم من سوق الجمال ، فمن لم يهضر مكس دباثىرى سوق الجمال نكل به وغرمه مالا^(٢) ٥٠٠٠ كما ألغيت سنة ٨٥٣ ضريبة مكس الجلود ، التي كانت تجيء من سوق النعال ، ومن سائر الأسواق^(٣) ، كما لسمع في عام ٩٠٧ هـ عن فرض ضرائب جديدة على السوق (أهل الأسواق) فيؤدونها إلى المحتسب في أول كل شهر^(٤) .

وتسكنى هذه الامثلة التي أوردناها على الضرائب التي فرضتها الدولة على الأسواق في عصر المماليك ، والواقع أننا لا نقصد في هذا المقام حصر مثل تلك الضرائب ، لأن ذلك يتطلب أن نفرد له بحثاً مستقلاً ، ولسكتنا نهدف إلى بيان أحد وجوه سيطرة الدولة على أسواق مصر في تلك العصور .

وعلى كل حال فإن هناك صوراً أخرى لهذه السيطرة ، إذ يبدو أنه كان لابد من

(١) كانت ضريبة نصف السمسة ، تؤخذ من كل من يباع شيئاً بما قيمته ٢٠٪ من ثمن البيع ، وكان يؤخذ نصف الضريبة للسلطان والنصف الآخر للدلال ، وفصار الدلال يحسب حسابه ، ويخلص درهمه قبل السلطان ... — انظر . أبو المحاسن . النجوم الزاهرة . ج ٩ ص ٤٦ .

(٢) المقربرى . السلوك ج ٣ / ق ١ ص ٣٤٤ / ٣٤٣ .

(٣) السخاوى . التبر المسبوك . ص ٢٦٨ .

(٤) خصصت إيرادات تلك الضريبة لبعض أسراء العشرات عوضاً عن اقطاعاتهم ، وكانت حصيلة الضريبة حوالى ألفى دينار شهرياً ، وقد ألغيت هذه الضريبة سنة ٩١٠ هـ لتفرض من جديد وتلغى ثانية سنة ٩١٩ هـ ، وقد أعيد فرضها والغاؤها عام ٩٢٢ هـ انظر - ابن اياس - بدائع الزهور ج ٤ ص ٢٢ - ٧٧ ، ص ٣٠٤ - ٣٠٥ ، ج ٥ ص ١٧ .

الحصول على ترخيص رسمى لبناء الحوانيت والسقايف والمصاطب فى الأسواق ،
ويبدو أنه نتيجة لانهايار سلطة الدولة فى أواخر عصر المماليك بسبب التدهور
الاقتصادى والفساد السياسى ، لم يعد الناس يهتمون بمراعاة مثل هذا القانون ،
فى سنة ٨٢٢ هـ شرع « الأمير يشبك الدوادار » فى توسيع الطرقات والشوارع
والأرقة ، وصدر الأمر بهدم « ... ما وضع فى الشوارع والأسواق بغير طريق
شرعى من أبنية وربوع وحوانيت وسقايف ... » وغيرها^(١) . وفى سنة ٩٠٩ هـ
نادى السلطان فى القاهرة « بأن أصحاب الدكاكين والأماك يقطعون الاراضى من
الأسواق والشوارع ... » وذلك لأن الشوارع قد عليت ، وقد تكررت هذه
المسألة فى عهد السلطان الغورى نفسه سنة ٩٢١ هـ ، وقد عاق المزرخ ابن أياس
على ذلك بيتين من الشعر قال فيهما :

فى دولة الغورى رأينا العجب وقد حملنا فوق ما لا نطيق
وقد كفى فى عامنا جرى من قسلة الأمن وقطع الطريق^(٢)

وكان والى القاهرة يلزم الباعة بكفس الشوارع ورشها بالماء ويعاقب كل من
يمنع عن ذلك ، كما كانت الأوامر تصدر أحياءاً بأن يعلق على كل حانوت من
حوانيت الباعة بالأسواق قنديل يضىء طوال الليل^(٣) . كذلك كان يتعين على
أصحاب الحوانيت الواقعة فى طريق دوران الحمل أن يزينوا حوانيتهم قبل ذلك
بثلاثة أيام^(٤) .

ومن مظاهر تدخل الدولة أن تلزم أهل الأسواق بنرش البسط والحصر
والصلاة أمام حوانيت الأسواق^(٥) .

(١) ابن أياس . بدائع الزهور ج ٣ ص ١٢٧

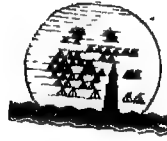
(٢) المصدر نفسه ، ج ٥ ، ص ١٤ .

(٣) المقرئى . السلوك ج ٤ / ق ٢ ص ٨٧٠ ، ص ٨٧٥ .

(٤) القلقشندى ، صبح الأعشى ج ٤ ، ص ٥٧ - ص ٥٨ ، المقرئى الذهب
المسيك ، ص ١١ .

(٥) المقرئى السلوك ج ٢ / ق ٢ ص ٦٥١

وهكذا يبدو واضحاً أن ساهمة الدولة كانت موجودة في أسواق مصر في عصر المماليك ، واتخذت لنفسها أشكالاً متعددة ، بداية بموظفي الدولة المسؤولين عن الأسواق ، وانتهاء بالأعمال التي كانت الدولة تجبر أصحاب الحوانيت على القيام ، وفي الصفحات التالية سنلاحظ في حديثنا عن حركة الأسواق والعوامل المؤثرة فيها مزيداً من أمور تدخل الدولة سواء من حيث طرح البضائع على التجار ، أو وضع نظام سعري جديد ، أو سك عملات أو تحديد ثمنها ... الخ .



(٢)

العوامل المؤثرة في حركة الأسواق

تأثرت حركة أسواق مصر في عصر سلاطين المماليك في مداها وجزرها لعدة عوامل متباينة ، وكان لبعض تلك العوامل آثارها السلبية تماما على حركة الأسواق المصرية آنذاك ، فانسكجش حجمها ، كما توقفت حركة البيع والشراء في تلك الأسواق وارتفعت أثمان البضائع فيها ، فضلا عما نتج عن ذلك بالضرورة من كساد . وتتصل بعض تلك العوامل والاسباب المؤثرة في حركة الأسواق في تلك العصور بالدولة من حيث اجراءاتها الاقتصادية المختلفة (مثل نظام طرح البضائع ، والتسعير وسك العملات . . الخ) ومن حيث الاحوال السياسية الداخلية ، وحالة الامن في البلاد ، كما يتصل البعض الآخر من تلك العوامل والاسباب المؤثرة في حركة الأسواق بالاحوال الطبيعية مثل : هبوط النيل أو تأخر الفيضان وانتشار الاوبئة والطواعين التي عرفتها مصر بكثرة في تلك العصور .

ومن بين العوامل المؤثرة في حركة لأسواق والتي تتصل بالدولة آنذاك نظام طرح البضائع ، وكان هذا النظام من أهم العوامل التي تركت آثارها السلبية على التجار قرا لحل مشاكلها المالية ، ويمكن أن نستدل من خلال المصادر التاريخية (٢ م - الأسواق في عصر المماليك)

المتاحة على مدى عا كان هذا النظام يحمله في طبائنه من العان وهـ وشرات دالة هلى مدى قددخل الدولة في حركة الاسواق الداخلية من جهة، وما كان ينتج عن ذلك النظام من آثار سلبية من جهة أخرى ، وتقوم فكرة نظام طرح البضائع التى كانت تختلف وتنوع تنوعا كبيرا ما بين الابقار والماشية والاقشة والياب والفرايح والزيت والعسل والاقصاب ... وما الى ذلك - نقول ان نظام طرح البضائع هذا قام على أساس أن تطرح الدولة البضائع المتوافرة لديها لسبب أو لآخر على التجار أى أن تفرضه عليهم بالسعر الذى تراه مناسبا، وبالكمية التى تريدها بغض النظر عن حاجة الاسواق لهذه البضائع أو عدم حاجتها إليها، كما أن التاجر من ناحية أخرى لم يمكن يتمتع بحق الرفض أو حق المساومة على السعر المفروض من قبل الدولة .

أما عن مصادر تلك البضائع التى كان سلاطين الممالك يطرحونها على التجار فإنها تنوعت ما بين الهدايا الواردة صحة السفارات التى كان يرسلها الملوك والحكام والأمراء والسلاطين المعاصرن لسلاطين الممالك فى مصر، والاسلاب والغنائم حصلت عليها الجيوس أوالتى غنمها رجال الاسطول (الذين عرفوا باسم المجاهدين) فى غاراتهم على سواحل الدول المعادية، كما أن الحملات التأديبية التى كان يجردها السلاطين من حين لآخر ضد العربان لا سيما فى صعيد مصر كانت تعود بأعواد كبيرة من الماشية والاعنام والابقار التى كانت تطرح على التجار، فضلا عن ذلك فإن نظام طرح البضائع كان يقوم أحيانا على أساس احتكار الدولة لبضاعة بعينها فقد أبطل الناصر محمد بن قلاون سنة ٧١٠ هـ ... ما كان مقررا من طرح الفرايح ... ، ويبدو من خلال للنص الذى أورده المؤرخ أبو الحاسن يوسف بن تغرى بردى أنه كان يوجد بكل اقليم ضامن مهمته طرح الفرايح على الناس ... ولا يقدر أحد يشترى فروجا الا من الضامن ... ، كما يذكر أبو الحاسن

أن الإيراد الناتج عن احتكار تجارة الفراريج (الدجاج) وطرحها على التجار كان يخصص للمقتطفين والمرتببات (١).

ويبدو أن ذلك الاجراء الاقتصادي - نظام طرح البضائع - كان يقع من حين لآخر نتيجة لرغبة الدولة في مواجهة متاعبها المالية مثل دفع مرتبات الممالك (النفقة) . أو غير ذلك ومن ثم تقوم بطرح عدة بضائع من أصناف الخاص على التجار وتلزمهم بحمل أثمانها مما يسبب لهم العناء الشديد (٢) ، ومن المنطقي أن يحاول التجار تعويض ما تكبدوه من أموال في هذه البضائع المفروضة عليهم فضلا عن تحقيق نسبة من الربح ، وهو ما كان يترك أثره السلبى على حركة الأسواق ويؤدى بالضرورة إلى ارتفاع الأسعار ، بل كان يؤدى إلى اغلاق الأسواق لعدة أيام في بعض الأحيان .

ويتضح من النصوص التاريخية المتاحة أن أسلوب الحكام وكبار الامراء في معاملة التجار وفقا لنظام طرح البضائع ، وما كان ذلك يسببه لهم من مضايقات كان يجعلهم يتمنون الموت لأنفسهم في بعض الأحيان (٣)

(١) أبو المحاسن النجوم الزاهرة ج ٤ ص ٤٦ / ص ٤٧

(٢) المقرئى : السلوك ج ٣ / ق ١ ص ٢٩٥ .

(٣) يذكر المقرئى (السلوك ج ٤ / ق ٢ ص ٦٣٨) أن الامير د أرغون شاه ، جمع الجزارين بعد عودته من الصعيد حيث كان يقوم بحملة تأديبية هناك وأخرب عددا من بلدان الصعيد وجلب عددا كبيرا من الابقار سنة ٨٢٦ هـ ، والزم كلا من الجزارين بشراء عدد معين من الابقار بسعر حددته لهم وفى ساحل لمبابة (ساحل امبابة حيث كان ميناء القاهرة النهرى) نزل التجار إلى مركب ليعبروا النيل وهم يضمنون بانشكوى . . . وأخذوا يدعون الله على أنفسهم حتى =

وفي سنة ٨٢٧ هـ عاد بعض المجاهدين من حملة لهم بعد مهاجمة سواحل قبرس؛ وكان ماغنمه كميات كبيرة من الجوخ، أرسل منها إلى السلطان برسباى مائة وثلاث قطع طرحت كلها على التجار وفقاً للسعر الذى حددده السلطان كما حدث في سنة ٨٢٩ هـ بعد الاستيلاء على قبرس وأسر ملكها جانوس أن أمر السلطان برسباى بجمع التجار لشراء الغنائم فتمطلت أسواق القماش حيثئذ . . . من البيع عدة أيام لإشتغال التجار بشراء الغنائم^(١). وهو الأمر الذى يوضح لنا كيف كانت الدولة تلزم التجار بشراء غنائم الحرب، وكيف كان ذلك الإجراء يستلزم وقتاً طويلاً وجهداً قد يضطر التجار إلى إغلاق حوانيتهم مما كان يترك آثاره السلبية بالتالى على حركة أسواق مصر في تلك المصور، ويؤيد ذلك أيضاً ما حدث سنة ٩١٧ هـ حين طرح السلطان قنصره القورى على جميع التجار أنواعاً مختلفة من الملابس، كما طرح على أهل الأسواق . . . زيتا وعسلا وزيا وأصناف بضائع يخسرون فيها الثلث . . . وصاروا يستحثونهم في سرعة أداء الفئ من أجل نفقة المالك وكانت النتيجة أن هرب التجار وأثقلت الأسواق، وظلت كذلك عدة أيام^(٢).

وهكذا فإن نظام طرح البضائع كإجراء اقتصادى تعسفى من قبل الدولة سبب كثيراً من المتاعب للتجار كما كان من عوامل إتكماش حركة الأسواق الداخلية في

== يفرقهم ولا يجمعهم حتى يأخذوا هذه الأبقار ليستريحوا أهم فيه من الغرامات والحسارات وتحكم الظلمة فيهم بالضرب والسب والامانة . . .

(١) المقربرى السلوك ج ٤ ق ٢ ص ٦٧٢/٦٧٦ ص ٧٢٨

(٢) ابن اياس . بدائع الزهور ج ٤ ص ٢٤٢ .

مصر آنذاك . بيد أننا يجب أن نلاحظ أمراً هاماً في هذا الصدد وهو أن نظام طرح البضائع لم يكن وسيلة الدولة الوحيدة في مواجهة متاعبها المالية . كما أن الدولة من ناحية أخرى كانت تسكن من اللجوء إلى ذلك الإجراء في فترات الضيق والتدهور الاقتصادي لاسيما في الطور الأخير من أطوار حياتها ، ويؤكد ذلك ما ذكره المقرري في حوادث سنة ٨٢٩ هـ حين أمر السلطان برسبای بمنع الأمراء والأعيان من الحماية ومحيث ونوكهم^(١) عن الخوانيت والطواحين والمعاصر حتى يتمكن مباشرو السلطان من رمى البضائع ما بين سكر وأرزوغـير ذلك . . . فشمّل الضرر كثيراً من الناس لما في ذلك من الخسارة في أثمانها . . .^(٢) ، ويستفاد من كلام المقرري أن بعض كبار الأمراء وأعيان الدولة كانوا يقومون بفرض حمايتهم على بعض الخوانيت وأصحاب الحرف مقابل امتياز معين ، وكان وجود ذلك ، الأمير أى شارته رمزاً للحماية التي يسبغها الأمير على ذلك الخانوت يحمي صاحبه من قبول البضائع التي كانت الدولة تطرحها على التجار وأرباب الأسواق وفقاً لنظام طرح البضائع ، ولكن رغبة السلطان برسبای في الحصول على الأموال من أى وجه من الوجوه جعلته يلغى تلك الحماية . وفي سنة ٨٢٣ هـ حاول الاستادار أن يطرح السكر الذي كان السلطان يمتكر صناعته والاتجار فيه على الباعة فأغلقت حوانيتهم وفروا^(٣) .

وفيما يتعلق بالدولة من العوامل ذات التأثير على حركة أسواق مصر حينذاك

-
- (١) الرنوك . ومفردها الرنك شارة كان يضعها سلاطين المماليك وأمرأزم على دروعهم ومنشآتهم وقد تميز كل منهم برنك خاص .
 - (٢) المقرري . السلوك ج ٤ / ق ٢ ص ٦٣١ .
 - (٣) المصدر نفسه ج ٤ / ق ٢ ص ٨٢٤ .

فإن نظام طرح البضائع لم يكن هو العامل الوحيد في هذا المجال ، فقد اتخذ تدخل الدولة في حركة الأسواق أشكالاً أخرى مغايرة ذكرنا بعضها في الصفحات السابقة ويبقى أن نذكر نظام التسعير الذي كانت الدولة تلجأ إليه كإجراء لتخفيف حدة الأزمة الاقتصادية أو للحد من ارتفاع الأسعار .

ومن الناحية القانونية النظرية اختلف الفقهاء حول شرعية نظام التسعير ، فبينما قال البعض أنه يحرم على المحاسب التسعير في كل وقت ، أجاز البعض الآخر التسعير في زمن الغلاء ، كما رأى البعض أن التسعير يجوز في حالة ما إذا كانت البضاعة الخاضعة للتسعير من إنتاج البلاد وليست من الواردات^(١) . وعلى أية حال فإننا نستطيع من خلال الأمثلة التي عمدنا بها المصادر التاريخية أن نستنتج أن التسعير قد طبق بالفعل بقصد الحد من ارتفاع الأسعار ، بيد أنه تميز — كغيره من الإجراءات الاقتصادية آنذاك — بالعشوائية والارتجالية ، إذ أن الدولة كثيراً ما لجأت إلى ذلك الإجراء لحل مشاكل الأسواق والأسعار .

وعمدنا المصادر التاريخية بالأمثلة الدالة على أن الدولة ظلت تلجأ إلى ذلك الإجراء من حين لآخر طوال تاريخها خصوصاً في أوقات الأزمات الاقتصادية الناتجة عن هبوط مستوى فيضان النيل أو غيره من الأسباب ، على أننا يجب أن نلاحظ أن الدافع إلى التسعير كان يختلف من وقت لآخر ، ذلك أنه بينما كان في أوائل عصر الدولة الذي تميز بالقوة والازدهار هو الرغبة في تخفيف وطأة الأزمة

(١) السبكي . معيد التمام ومبيد التهم ص ٩٢

الاقتصادية (كما حدث في عهدى الظاهر بيبرس ، والناصر محمد بن قلاوون) (١) فقد تمثل دافع السلطان بنموه الغورى فى أواخر عصر سلاطين المماليك فى القيام بمحاولاته الكثيرة للتسمية فى خوفه من تمرد المماليك الجلبان وعضهم حيث كانوا قد بدأوا يتدخلون فى شئون الأسواق (٢) .

ويجب أن نلاحظ أيضاً أن نظام التسمية كان يأتى بنتائج عكسية لما كان مرجواً منه فى بعض الأحيان كما حدث سنة ٦٦٣ هـ فى عصر السلطان الظاهر بيبرس وهنا لجأ السلطان إلى وسيلة أخرى أتت ثماراً إيجابية انعكست على حالة الأسعار بالأسواق، إذ أمر السلطان بفتح الأهرام والشون السلطانية والبيع منها للناس فبطلت الأسعار (٣) . وكان بعض السعريين فى العصر الذى من مصر سريين

(١) حدث سنة ٦٦٣ هـ أن أمر السلطان الظاهر بيبرس بالتسمية حين هددت الناس مجاعة اضطرتهم إلى أكل ورق اللقث والكرنب ، وما شابهها ، ولكن النتيجة جاءت عكسية تماماً فاشتدت الأزمة ضراوة ، فأمر السلطان ببيع الغلال من مخازنه وشونه — (أنظر . المقرئى . السلوك ج ١ / ٢ ق ٢ ص ٥٠٦ — ٥٠٧) كما حدث سنة ٧٤٥ هـ أن قبض الخنصب والوالى على عدد كبير من الباعة والتجار وضربوهم بالمقارع وشهروهم ، ثم سمرت الغلال — (أنظر . المقرئى . السلوك ج ٢ ق ٣ ص ٦٦٩) .

(٢) يذكر ابن أياس فى حوادث سنة ٥٩١٩ وسنة ٥٩٢٢ هـ (قبل وبعد موت السلطان الغورى) . أن عدة محاولات قد جرت للتسمية شملت كل البضائع والمأكولات حتى الكفاة بسبب خوفه من المماليك الجلبان — (أنظر ابن أياس بدائع الزهور ج ٣ ص ٢٣٨ ، ج ٥ ص ٦ — ٧ ، ص ٨١) .

(٣) المقرئى . السلوك ج ١ / ٢ ق ٢ ص ٥٠٦ / ص ٥٠٧ .

الماليك يحجرون الغلال في شيوخهم مدة طويلة ثم يبيعونها بعد أن تكون الاسعار قد ارتفعت ، فقد حدث سنة ٨٥٤ هـ أن قلت الغلال المطروحة في الأسواق وظل الحال كذلك حتى عام ٨٥٥ هـ وتضاعفت الاسعار عما كانت عليه في العام السابق ، وهنا بدأ السلطان — مثل سائر التجار — يبيع من مخزونه بسعر يضمن له مكسباً وفيراً (١) .

وهكذا يتضح لنا أن سلاطين الماليك كانوا يتدخلون في أسعار البضائع ولا نجد في هذا المقام ضرورة لأيراد المزيد من الأمثلة الدالة على ذلك لأنها كثيرة ومتواترة في المصادر بدرجة كبيرة . وكما كان للتسعير وسيلة من وسائل التحكم في الاسعار ، فقد كان احتكار السلاطين والأمراء للغلال سلاحاً يمكنهم من التحكم في أسعار الغلال خصوصاً إبان الأزمات والجماعات ، وينبغي أن نلاحظ أن سلوك سلاطين الماليك في بداية عصر دولتهم عموماً ، وفي عهود السلاطين العظام منهم خصوصاً كان مغايراً لسلوك سلاطين النصف الثاني من ذلك العصر ، فبينما كان يبرس الأول ، والناصر محمد بن قلاوون يهتمان بتخفيف حدة الأزمة والحسد من ارتفاع الاسعار ، كان السلاطين الأواخر يهتمون بأن يحققوا لأنفسهم مزيداً من المكاسب على حساب الناس في ظروف الأزمة التي كانت تساعدهم على فرض الاسعار التي تلائمهم .

وكانت الضرائب الطارئة التي فرضها سلاطين الماليك على أسواق مصر آنذاك نتائج لا تقل من حيث ضررها عن تأثير الاجرائين السابقين ، إذ تعين على التجار

(١) السخاوى . التبر المسبوك . ص ٢٤٦ / ص ٢٣٧ .

وأرباب الأسواق أن يقوموا بدفع الضرائب الطارئة التي كانت الدولة تفرضها عليهم من آن لآخر ولأسباب متنوعة ، وتزايدت مثل هذه الضرائب حين كانت اقتصاديات البلاد آخذة في التدهور في الوقت الذي تعين على الدولة أن تبحث عن موارد جديدة لسد نفقاتها ومواجهة أعباء الاتفاق على الجيش والماليك بصفة خاصة ، ومن الطبيعي أن تساهم مثل تلك الضرائب في ارتفاع الأسعار من جهة ، وزيادة محاولات الغش في الموازين والمكاييل والمقاييس من جهة ثانية وهو ما نوضحه لنا المصادر التاريخية .

وكانت بداية مثل هذه الاجراءات في عهد السلطان المعز أيك ، فإنه حين أنفرد بالحكم سنة ٦٥٠ هـ اتخذ الأسعد شرف الدين هبة الله بن صاعد بن وهيب الفاتري ، وهو من مسألة الاقباط - وزيراً له وأحدث ذلك الوزير عدة ضرائب سماها الحقوق السلطانية والمعاملات الديوانية^(١) كما حدث سنة ٦٩٩ هـ أن فرضت ضريبة جديدة مقدارها خروبة^(٢) عن كل أردب غلال يدفعها المشتري ، كما فرضت ضريبة أخرى عرفت باسم « نصف السمسة » - وهي ضريبة كانت تفرض بواقع ٢٪ من ثمن المبيعات على اختلاف أنواعها - وكان نصف هذه الضريبة يحمل إلى الديون السلطاني بينما كان الدلال أو المئادى يأخذ لنفسه النصف الآخر وكان طبيعياً أن يلجأ الدلالون إلى كافة الوسائل المتاحة لتحصيل هذه الضريبة حتى يضمن نصيبه منها قبل نصيب الديوان السلطاني مما كان يؤدي بالتداعى

(١) المقرئى . السلوك ج ١ / ق ٢ ص ٣٨٤ .

(٢) الخروبة . وجمعها خرايب قطعة صغيرة من النقود النحاسية قيمتها

عشر درهم .

إلى رفع الأسعار ، وما ينتج عنها من كساد الأسواق ، وكانت إيرادات هذه الضريبة تخصص للاتفاق في أغراض عسكرية إذ يذكر المقرئى^(١) أنه استخدم من إيراداتها نحو مائتى فارس ، وقد أبطل الناصر محمد بن قلاوون تلك الضريبة سنة ٧٠٤ هـ^(٢) .

وكانت أسواق البلاد تعاني من أمثال تلك الضريبة وغيرها من الضرائب التي تزداد في أعينها وفي قبعتها على مر السنين حتى أصبح المماليك يطلقون عليها اسم «المظالم» تعبيراً عن رأيهم فيها . ومن ناحية أخرى أصبحت هذه الضرائب أما شهرية (مشاهرة) أو أسبوعية (مجماعة) ، وهو الأمر الذي ترك آثاره الويلة على أحول الأسواق والتجارة الداخلية بوجه عام في ذلك العصر ، ومن الأمور ذات الدلالة في هذا المقام ما ذكره السخاوى في حوادث سنة ٨٤٧ هـ . . . كثر التطفيف في الموازين والنش في البضائع ، وفنى ذلك فشوا منكراً ، وطمع السوق لما جعل عليهم من الرواتب الشهيرة والجمية . .^(٣) وهو ما يتأكد من كلام المؤرخ ابن أياس عن مرحلة لاحقة أى في السنوات الأخيرة من ذلك العصر . ففى سنة ٩٠٧ هـ ، احتاج السلطان النورى إلى بعض الأموال فبدأ يفرض «مغارم» جديدة على الناس . . . فحصل لهم بسبب ذلك لضرر الشامل وتعطلت الأسواق من البيع والشراء ، وغلقت غالب دكاكين القاهرة^(٤) .

(١) المقرئى . السلوك جـ ١ / ٣ ق ٣ ص ٨٩٩ .

(٢) المقرئى . السلوك جـ ٢ / ١ ق ١ ص ١٧ .

(٣) السخاوى . التبر المسبوك . ص ٧٧ .

(٤) ابن أياس . بدائع الزهور جـ ٤ ص ١٦ .

أما عن وجوه إنفاق مثل هذه الضرائب الطارئة (المغارم والمظالم على حد تعبير ذلك العصر) فقد كانت تختلف وتتنوع حسب الظروف ، إذ كان بعضها يخصص لبعض الأمراء عوضاً عن إقطاعاتهم^(١) ، وكان من طبيعة الأمور أن ترتفع أسعار البضائع وتتأثر حركة الأسواق الداخلية نتيجة لهذه الضرائب الشهرية التي فرضت على أرباب الأسواق .

ومن خلال متابعة حوادث السنوات الأخيرة من عصر سلاطين المماليك خصوصاً الفترة ما بين عام ٩٠٧ هـ وعام ٩٢٢ هـ ستلاحظ أن هذه الضرائب التي فرضت على الأسواق والتجار ، والتي كانت جبايتها منهم تتم بصفة دورية كل شهر أو كل أسبوع تأرجحت ما بين الفرض والإلغاء عدة مرات ، وهو ما يشير إلى طبيعة السياسة العشوائية للدولة آنذاك^(٢) .

وعلى أية حال فإن مثل الضرائب كانت تدفع الباعة والتجار إلى رفع الأسعار حتى تصل عدة أضعاف في بعض الأحيان ، دون خشية أو خوف من العقوبة لأنهم

(١) يذكر ابن إياس (بدائع الزهور . ج ٤ ص ٢٥) أن إيراد الضرائب التي فرضها المحتسب على أرباب الأسواق وكانت تؤدي كل شهر ، وعرفت باسم « مقرر الحسبة » كان حوالى ألفي دينار أو أكثر شهرياً .

(٢) في سنة ٩١٠ هـ نودي بأبطال مقرر الحسبة ، ثم أعيد فرضها ، وفي عام ٩١٩ هـ أمر السلطان بإلغاء « . . المشاهدة والمجاعة وأبطال المكوس قاطبة . . » وكان إرادها السنوي يزيد على الأربعين ألف دينار وفقاً لتقديرات ابن إياس ، وكان ذلك الإيراد مخصصاً لبعض الأمراء تمويصاً عن إقطاعاتهم ، وفي عام ٩٢٢ هـ يعود السلطان لفرضها ثم يأنسها مرة أخرى في نفس العام — انظر (ابن إياس . بدائع الزهور . ج ٤ ص ٧٧ ، ص ٣٠٤ / ٣٠٥ ، ج ٥ ص ٦ / ٧ ، ص ١٧)

كانوا يجمعون المبرر والعذر في تلك الضرائب الطارئة التي ترايد عبثها على كلهم على مر السنين . كما أنها من ناحية أخرى دفعت الباعة إلى الغش في الموازين والمكاييل ونوع المبيعات رغبة في تعويض الأموال التي غرموها للدولة من جهة ، وتحقيقاً لمزيد من الأرباح من جهة ثانية ، والنتيجة أن تقفز الأسعار ، ويظهر إلى الوجود ما لسميه «السوق السوداء» على حد تعبيرنا المعاصر ، ويتزايد الضغط على المستهلك النادى بما يدفعه إلى الإقتصار على شراء الضروريات فقط ، ومن ثم تنكشف الأسواق من حيث حركتها ومن حيث حجمها وعددها على حد سواء ، كما تسيطر على السوق الداخلى حالة من الكساد . ويكفى أن نشير إلى ما حدث من إضمحلال الأسواق وهو ما أشرنا إليه في الصفحات السابقة من هذا البحث للدلالة على تدهور السوق الداخلى في مصر في عصر سلاطين المماليك الجراكسة .

وثمة من أنواع الضرائب الطارئة ما كان يفرض لمواجهة بعض الأضرار التي تسببها الظواهر الطبيعية مثل فيضان النيل أو لإصلاح الطرقات ، وكان أرباب الأسواق يتحملون جزءاً من أمثال تلك الضرائب مثل سائر الناس ، وربما يفتق الناس حوائثهم ويذهبون للمشاركة في بناء الجسر أو في أعمال الحفر وما إلى ذلك ^(١) كما كانت الدولة تلزم أصحاب الحوائث بالمساهمة في نفقات إصلاح الطرق

(١) حدث على سبيل المثال أن تقطعت جسور النيل في منية الشيرج وقلوب سنة ٧١٧ هـ وخرقت الأراضي وتلفت الزواجات ، وفر سكان هذه المناطق وتلفت أموالهم وغلالمهم ، فركب متولى القاهرة ، وغلق سائر الحوائث والأسواق وأخذ الناس والمسكر لتدارك ما بقى من الجسور - أنظر (المقرىزى . السلوك - ج ٢ / ق ١ ص ١٧٣) كما حدث سنة ٧٤٩ هـ أن أرادت الحكومة بناء جسر على النيل بسبب جناف مياة النهر تجاه القاهرة وقلة مياه الشرب وإرتفاع أسعارها وفرض على كل حائث من حوائث القاهرة درهماً للمساهمة في نفقات السد بجانب الفئات والطوائف الأخرى (أنظر . المقرىزى . السلوك ج ٢ / ق ٣ ص ٧٦٣) .

في بعض الأحيان ^(١) ، وهنا يجدر بنا أن نلاحظ أن مثل تلك الضرائب التي كانت تفرض لبناء الجسور أو إصلاح الطرق وما إلى ذلك لم تكن تشكل عبئاً على التجار ، ومن ثم كان تأثيرها ضئيلاً ومؤقتاً على حركة الأسواق ذلك أن الظروف التي فرضتها كانت مؤقتة ، وبالتالي تم جبايتها مرة واحدة ، بينما كانت ضرائب المشاهدة والجماعة (أي تلك التي كانت تؤدي شهرياً أو أسبوعياً) تمثل عبئاً حقيقياً على كواهل التجارة وأرباب الأسواق ، وكانت تترك بالتالي آثارها السلبية على حركة الأسواق الداخلية .

وكانت الدولة أو كبار الأمراء يلجأون أحياناً إلى بعض الإجراءات التي تترك آثارها على السوق الداخلي وعلى مستوى الأسعار ، وكان احتكارهم لبعض البضائع من بين تلك الإجراءات ، حتى أصبحت هناك بعض التقاليد السيئة تتحكم في سعر السوق ، خصوصاً منذ بدأ إنميار الدولة الإقتصادي مع بداية القرن التاسع الهجري (ق ١٥ م) فعند أوان زيادة النيل قُطِّعَت الإشاعات في البلاد بانخفاض مستوى الفيضان رغبة في رفع سعر الغلال فيأخذ كل أحد في شرائها ويملك أربابها ما بأيديهم منها لا سيما أهل الدولة فيرتفع لذلك سعرها ^(٢) ، ومن البديهي إلى احتكار سلعة ما يجعل السوق تحت رحمة المحتكر ، وفي أواخر عصر سلاطين المماليك ازداد إجماع أهل الدولة ، إلى احتكار السلع وضوحاً وهو ما ترك أسوأ الأثر على التجارة الداخلية والأسواق حينئذ .

(١) السنخاوى . النبر المسبوك . ص ٣٦ .

(٢) المقرئى . (السلوك ج ٤ / ق ٢ ص ٩٢٠) . ويذكر المقرئى أيضاً (السلوك . ج ٢ / ق ٣ ص ٨٠٩) أن أهل الإسكندرية قدموا شكواهم من أن وإلى المدينة ضمن دكاكين للعلل ، ومن إحتكار أحد الحوائث لبيع النشا ، وآخر لبيع الأشرية ، كما يشير المقرئى في موضع آخر (السلوك ج ٤ / ق ٢ ص ٩٤٨ ، ص ٦٥٥ ص ٦٩١) إلى إحتكار السلطان برسباى لصناعة السكر وتجارته .

ومن ناحية أخرى كان قانون العرض والطلب يتحكم في الأسعار والأسواق ، وحركة البيع والشراء^(١) ، وكان احتكار الدولة لنوع ما مظهراً من مظاهر خضوع السوق لقانون العرض والطلب ، كما أن شراء الدولة أنواع من المبيعات بالأسعار التي تحددها كان يتسبب في هرب التجار من ناحية ، كما يجب اختفاء هذه السلعة من الأسواق من ناحية أخرى^(٢) .

وهكذا فإننا نستطيع أن نقرر بإطمئنان أن الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الدولة في عصر سلاطين المماليك — سواء كانت في صورة ذلك الكم المتزايد من الضرائب الطارئة الشهرية والأسبوعية أو الأموال التي تجبى للمساهمة في أحد المشروعات العامة كالجسور ، أو احتكار بضاعة بعينها ... ألخ — أنصفت بالعشوائية من ناحية ، كما استهدفت مصلحة السلطان والدولة على حساب الناس من ناحية ثانية . ومن ثم كان طبيعياً أن تتدهور الأسواق في حركتها أو من حيث إعدادها ، وأحجامها في الشطر الثاني من عصر سلاطين المماليك ، بيد

(١) كان من أسباب انخفاض أسعار الغلال سنة ٨٢٦ هـ أن الأمير شمس الدين أرغون شاه الأستاذار خرج إلى نواحي القرية والبحيرة وارغم الأهالي على بيع ما لديهم من الغلال حتى يقدموا له ما يطلبه من أموال ، وبذلك كثرت الغلال فهبطت أسعارها في الأسواق — أنظر (المقرئى . السلوك ج ٤ / ق ٢ ص ٦٢١) .

(٢) اختفى اللحم من الأسواق سنة ٨٢٩ هـ لأن المماليك السلطانية كانت تستهلك أننى عشر ألف رطل من اللحم يومياً ، ومنع الوزير التجار من رفع السعر لرغبته في تحقيق مكاسب خاصة ، كما اقنى اغناماً كثيرة ، وصار يفرض على التجار أن يأتوا بخمسة فامتنع أجهار الاغنام عن الحضور بها إلى الأسواق خوفاً من الحسارة (المقرئى . السلوك . ج ٤ / ق ٢ ص ٧٠٩) .

أن تدهور الاسواق يعتبر جانباً من جوانب التدهور العام الذي أصاب الدولة وعجل بنهايتها . وثمة جانب آخر يتصل بتدهور الاسواق اتصالاً وثيقاً ، ألا وهو تدهور النظام النقدي للدولة ، وهو التدهور الخطير الذي جعل النلوس النحاسية هي القاعدة النقدية التي تنسب إليها الأسعار بدلاً من الدنانير الذهبية ، والدرهم الفضية ، بل أن هذه النلوس النحاسية أيضاً لحقها الغش والتزييف ، كما هربت إلى خارج البلاد ، واستخدمت في صناعة القدور ونحوها تحقياً لمكاسب أكبر .

ومن الأمور المنطقية أن يكون للنظام النقدي أثره الخطير على حركة أسواق مصر في عصر سلاطين المماليك ؛ حين كانت الدولة قوية ومزدهرة ، كان وحيدها من الذهب والفضة كبيراً ، وكان النظام السعري ، ونظام النقد يقوم على أساس قاعدة ذهبية وفضية ، وحين ظهرت النلوس النحاسية لتحل محل الذهب والفضة كان ذلك إيذاناً ببدء تدهور الدولة واضمحلالها^(١) ، وفي الحالتين بدا

(١) يقدم لنا المقرئ (السلوك ج ٤ / ق ٢ ص ٩٤١ / ص ٩٤٤) تقريراً متكاملًا عن بداية تدهور النظام النقدي واستمراره في الشطر الثاني من عصر سلاطين المماليك في النص التالي .. وكان من خبر ذلك أن النلوس الجدد لما ضربت في سنة ٧٥٩ هـ عمل زنة كل فلس منها مثقال على أن الدرهم الفضة المعاملة يعد فيه منها أربعة وعشرون فلساً ، فكانت زنة الفضة الفلوس مائة وثمانية عشر وطلا عنها خمسمائة درهم من الفضة الظاهرية معاملة مصر والشام ، والمثقال الذهب المهرجة المصروب بسكة الإسلام يصرف بعشرين درهماً من هذه الدراهم ، ويزيد تارة ثمن درهم على العشرين درهماً ، وتارة ربع درهم عليها ، ثم تزايد صرف الدينار في آخر الأيام الظاهرية برقوق حتى بلغ نحو خمسة وعشرين درهماً ، وكان النقد الرائج بديار مصر والشام الفضة المذكورة ويعمل ثلثها نحاس وثلثها فضة ، ثم يلي الفضة المذكورة في المعاملة الذهب المختوم الإسلامي ولا يعرف دينار غيره ، =

.

== وكانت الفلوس أولاً إنما هي برسم شراء المحقرات التي وتبلغ قيمتها درهم ، فلما كانت الأيام الظاهرية بقوق وقام بتدبير الأموال الأمير جمال الدين محمود بن علي بن أصفر عيته ، استأدار أكثر من ضرب الفلوس الجدة المذكورة حتى صارت هي النقد بديار مصر وقلت الدراهم ، فلما كانت الأيام الناصرية فرج بن بقوق حسن في دولته أمر نقود مصر وكادت تختفي الدراهم الفضة المعاملة التي من الفلوس التي يعد من كل درهم منها أربعة وعشرون فلساً ، وزاد سعر الذهب وراج منه الدينار الافرتي وهو ضرب الفرنج حتى عديت الدنانير الذهب المرجة المختومة بسكة الإسلام وبانج الدينار الافرتي المذكور مائتين وستين درهماً من الفلوس المذكورة ، وفسدت مع ذلك هذه الفلوس ، فعملت كل قنطار مصري — وهو مائة رطل مصرية — بستائة درهم ، وصارت معاملة الناس بها في ديار مصر كلها بالوزن لا بالعدد فيحسب في كل رطل منها ستة درهم ، وصارت قيم الأعمال وثمان المبيعات كلها جليلها وحقيقتها وأجرة البيوت والبساتين وسجلات الأراضي ومهور النساء وسائر انعامات السلطان إنما هي بالفلوس ، وصار النقدان اللذان هما الذهب والفضة ينسبان إلى هذه الفلوس فيقال كل دينار بكنا أو كذا من الفلوس ، وكل درهم من الفضة ان وجد — ولا يكاد يوجد — بكذا من الفلوس فلم يبق للناس بديار مصر سوى الفلوس ثم يعد الفلوس الذهب الافرتي أو الذهب السلمي أو الذهب الناصري ، وهمسوا بأنواعه إنما ينسب إلى الفلوس ، وصار الذهب مع ذلك أصنافاً . المرجة وهو قليل جداً ، والافرتي وهو من الذهب النقد الرائج ، والسلمي وهو دنانير ضربها الأمير يلغا السلمي استأدار زرتها مثقال كل دينار ، والناصري وهي دنانير ضربها الملك الناصر فرج بن بقوق .

فلما كانت الأيام المؤيدة شيخ ضرب دراهم عرفت بالمؤيدة تعامل بها الناس عدداً مدة أيامه وحسن موقعها من الناس فصارت النقود بمصر الفلوس ، والذهب بأنواعه ، والفضة المؤيدة ، والنقد الرائج منها إنما هو الفلوس وإليها تنسب قيم الأعمال وثمان المبيعات كما تقدم .

تأثير النظام النقدي واضعاً للغاية على حركة الأسواق ومستوى الأسعار .

ورغم ما تحمله المصادر التاريخية من المؤثرات الدالة على تدهور النظام الاقتصادي في الشطر الأخير من عصر سلاطين المماليك بصفة عامة ، وكساد التجارة والأسواق الداخلية بهضبة خاصة ، فإن الأمر لم يقتصر على حلول الفلوس محل الذهب والفضة كقاعدة لنظام الأسعار ، بل أن محاولات تزييف هذه الفلوس

== فلما كانت الأيام الإشرقية برسبى رد الدراهم إلى الوزن، وأبطل المعاملة بها بالعدد فإنه كثر قص المنسدين منها فتعنت الناس في أخذها ، وأستمرت المعاملة بالدرهم وزنا ، وضرب أيضاً دراهم اشراقية يصرف كل درهم وزنا بعشرين درهماً من الفلوس ، ثم تزايد سعر الفلوس حتى بلغ كل قنطار منها ألفاً وثمانمائة فتعامل الناس بها من حساب كل رطل ثمانية عشر درهماً من الفلوس [يلاحظ هنا الإرتفاع المطرد في سعر الفلوس من درهمن أو درهم ونصف للرطل إلى ستة دراهم ثمانية عشر درهماً ، وهو ما يشير بوضوح إلى إرتفاع سعر النحاس ضمن سائر الأنواع التي أرتفعت أسعارها بسبب التدهور الاقتصادي في الشطر الثاني من ذلك العصر] وما زالت تقل لكثرة ما يحمل التجار منها إلى بلاد الهند وغيرها [عمليات تهريب العملة] وما يضرب منها بالقاهرة أو أواني كالقدور التي يطبخ فيها وغيرها من آلات النحاس ، وصار على من يتولى ضرب الفلوس أو أواني ضمناً مقررأ لديوان الخاص في كل شهر خمسة عشر ألف درهم ثم زاد مبالغ الضمان عن ذلك [لم يحاول الدولة إيقاف عملية سحب النقود من السوق وصهرها لتصنع أواني مما يجعل ثمنها يرتفع كثيراً ولكنها فرضت ضريبة على من يفعل ذلك يخصص دخلها لديوان السلطان] واقضى رأى السلطان بعد اختلاف واضطراب كثير في مدة أيام أن يضرب فلوساً يعد في كل درهم من دراهم الدينار ثمانية فلوس على أن الدينار الاشرافى بمائتين وخمسة وثمانين درهماً، والدينار الافرانى بمائتين وثمانين فتكون هذه الفلوس الاشرافية كل رطل منها بسبعة وعشرين درهماً ، ويؤخذ في كل دينار أشرافى امان ومائتا فاس وثمانون فلساً فلما ضربت الفلوس على هذا الحكم نودى أن يتعامل الناس بها [سنة ٨٣٨ هـ] وان لا يتاملوا بما في أيديهم من الفلوس القديمة بل يجعلوها إلى دار الشرب على حساب كل رطل ثمانية عشر وما أحسن هذا لو أستمر

(م - ٤ : الأسواق في عصر المماليك)

بدأت منذ وقت مبكر واتخذ تزيف العملة مظهرين أساسيين هما أنقاص الوزن وخلط الفلوس بمعادن أخرى أقل قيمة خاصة حين أصبح التعامل بالفلوس يتم بالوزن لا بالعدد ، وكان لعمليات التزيف هذه أسوأ الأثر على حركة الاسواق المصرية آنذاك ، اذ كان الناس يمتنعون عن التعامل بها ، ومن ثم تصاب الحركة التجارية الداخلية بالكساد ، كما ترتفع الاسعار ارتفاعا جنونيا حتى تغلق المحاربات وتعطل الاسواق .

ففي سنة ١٢٢٠ هـ — على سبيل المثال — نشأت أزمة اقتصادية بسبب كثرة النقود المزيفة (عرفها المعاصرون بأسم الزغل) في الفلوس ، فارتفعت الأسعار كلها ، ورغم محاولات الدولة — مثله في الوالي — لعلاج الأزمة عن طريق تسعير الفلوس على أساس الوزن تارة ، وضرب وتشهير عدد من الباعة تارة أخرى ، ثم الأمر بعدم التعامل إلا بالفلوس التي تحمل علامة دار سك النقود قارة ثالثة ، فإن الأزمة استمرت إلى أن حضر السلطان الناصر محمد بن قلاوون — الذي كان غائبا عن البلاد — وسكت فلوس جدد بسعر جديد ، كما تحدّد سعر الفلوس القديمة على أساس الوزن فأُخرجت الأزمة (١) ، وتحلّ المصادر بالعديد من الأمثلة على النتائج السلبية التي تسببها عمليات تزيف النقود ، وما يترتب على ذلك من ارتفاع الأسعار وكساد حركة الاسواق ، وليس في طاقتنا أن نتابع كل هذه الأمثلة فضلا عن أن مثل هذه المحاولات ليست ذات قيمة في مجال هذه الدراسة ومن ثم فإننا نكتفي بإيراد بعض الأمثلة المتنوعة بحيث يمكن أن نعرف من خلالها على مرقف الدولة من هذه المحالات .

ففي سنة ٧٢٤ هـ كثر غش العملة وتزييفها . . . فتوقف الناس عن أخذ الفلوس وكثر ردها وعموبة الباعة على ذلك بالضرب والتجريس إلى أن فسد الحال ، وغلقت الحوانيت وارتفعت الأسعار^(١) . كما حدث سنة ٧٤٥ هـ وسنة ٧٤٩ هـ أن تسببت عمليتك تزييف النقود في توقف حركة البيع والشراء في الأسواق^(٢)

وكانت الدولة تلجأ في بعض الأحيان إلى إصدار عملات جديدة بأسعار جديدة لمواجهة كثرة التزييف وما يتبع عنها من آثار سلبية على أسواق البلاد الداخلية ، ولكن حرص السلاطين على تحقيق مكسب خاص من سك النقود الجديدة من ناحية وعدم وجود سياسة ثابتة في هذا الصدد من ناحية أخرى ، فضلا عن تعود الناس على عدم ثبات سياسة الحكام وبالتالي عدم التزامهم بأوامرهم من ناحية ثالثة — كل ذلك أدى إلى ازدياد تدهور الاحواو على مر السنين .

وفي الشطر الثاني من عصر سلاطين المماليك ازدادت أحوال النقد تدهورا وتفاقت الأزمات ، ويذكر المقرري في حوادث سنة ٨٢٦ هـ أن السلطان الأشرف برسباي جمع الأمراء والقضاة والمباشرين وجماعة من التجار من أجل البحث في تدهور حال الفلوس اذ « حدث في الفلوس ما لم يكن يهد منذ ضربت . . . » وهو خلط الفلوس بقطع الرصاص ، اذ كان التعامل في الفلوس يتم على أساس الوزن لا العدد وانتهز الناس فرصة تغافل الدولة عن ذلك فتمادوا في الامر . . . حتى صارت الفقه التي وزنها مائة رطل لا يكاد يوجد فيها عشرين رطلا من الفلوس . . . ويتضح من

(١) المقرري . السلوك ج ٢ / ق ١ ص ٢٥٣ ، أبو المحاسن . النجوم الزاهرة ج ٩ ص ٧٧

(٢) المقرري . السلوك ج ٢ / ق ٣ ص ٦٦٩ ، ص ٧٧١ .

وراية المقریزی مدى تدهور أحوال النقد من ناحية ، وانعدام سلطة الدولة وعظم قدرتها على اتخاذ القرارات الحاسمة في مثل هذه الامور من ناحية أخرى ، فقد أراد برسبای أن يسك فلوساً جديدة ، ولكن اختلاف الحاضرين حول وزنها جعل الاجتماع ينتهي بالتراجع عن... تغيير المعاملة التي بأيدي الناس خوفاً من وقوف حالة الاسواق ^(١) . . . ، وأمام استمرار تدهور الموقف النقدي بسبب تهريب الفلوس إلى البلاد المجاورة من جهة ، واستخدام الفلوس في أغراض أخرى تدر ربحاً أكبر من جهة ثانية كانت الدولة تلجأ في بعض الأحيان إلى رفع الفلوس على أساس الوزن ^(٢) .

بل إن الأحوال الاقتصادية بلغت حدّاً من التدهور جعل أهل الصعيد يعودون إلى نظام المقايضة البدائي ، إذ يذكر المقریزی في حوادث سنة ٨٢٩ هـ أن ارتفاع الأسعار ، وقلة الأقوات ، وقرق أحوال التجارة في مصر والشام كانت كلها من مظاهر الانهيار الاقتصادي الناتج عن اختفاء الذهب والفضة ^(٣) .

وفي بعض الأحيان كانت الدولة تتدخل في السوق الداخلي بأن تأمر بتخفيض سعر العملة المتداولة خصوصاً إذا كانت السلطان القائم قد طرح عملة جديدة في الأسواق وعادة ما تكون هذه العملة أعلى في سعرها من كل العملات الموجودة في السوق . وهو الأمر الذي كان يتسبب دائماً في خسارة التجار بسبب فروق

(١) المقریزی السالك ج ٤ / ق ٢ ص ٦٢٩ — ص ٦٣٠

(٢) المصدر نفسه ص ٦٤١ .

(٣) يذكر المقریزی ما نصه . . . وقد شمل الخراب إقليم مصر مدينتها وأريافها لاسيما الوجه القبلي فن شدة فقر أهله وفاقتهم وسوء أحوالهم لا يتبايعون الا بالفلال لعدم الذهب والفضة بعد أن كانوا من الغنى والسعة في الغاية (أنظر السالك ج ٤ / ق ٢ ص ٧٠٥ .

السمر^(١) كما كان يحدث أحياناً أن تأمر الدولة بفتح تداول العملات الأجنبية كما حدث في سنوات ٨٢٩ هـ ، ٨٣٢ هـ ، ٨٣٤ هـ ، ٨٣٧ هـ^(٢) .

وهكذا فإن تدهور النظام النقدي كان عاملاً حاسماً في درجة رواج أو كساد حركة الأسواق الداخلية فحين كان الدينار الذهبي والدرهم الفضي قاعدة النظام السمرى انعكس ذلك على الأسواق التي ازدهرت بشكل ملحوظ في بداية عصر سلاطين المماليك ، وحين أصبحت الفلوس هي القاعدة السمرية تدهورت أحوال التجارة والأسواق الداخلية التي انكشفت حجماً وعدداً ، حتى عادت بعض مناطق البلاد إلى نظام المقايضة البدائي .

كانت الأحوال السياسية الداخلية في مصر عصر سلاطين المماليك ترك آثارها على حركة الأسواق والتجارة الداخلية بشكل واضح ، ذلك أن ما تميز به ذلك العصر من المنازعات والفتن التي كانت تنشب بين الأمراء بسبب التنافس على عرش البلاد أو لغير ذلك من الأسباب ، سرعان ما كانت تتحول إلى حروب صغيرة

(١) حدث سنة ٨٢٩ هـ أن خفض السلطان الأشرف برسباي قيمة الدينار الأفرقي عشرة دراهم فخسر التجار كثيراً — انظر (المقرئى السلوك ج ٤ / ق ٢ ص ٦٤٨) كما حدث سنة ٩٠٧ هـ أن تعطلت الأسواق عن البيع والشراء مدة طويلة بسبب فلوس جدد سكبها السلطان تخسر في المعاملة الثلث ، وكانت البضائع تباع بسعرين وفقاً للنقود القديمة والنقود الجديدة — انظر (ابن اياس : بدائع الزهور ج ٤ ص ٢٠ ، ص ٢٩) .

(٢) المقرئى . السلوك ج ٤ / ق ٢ ص ٧١٠ — ٧١٢ ، ص ٨٠٥ ص ٨٥١ / ص ٨٥٣ ، ص ٩١٢

تدور في شوارع المدينة وطرقها ، وقد تمتد أحداثها عدة أيام تضطرب أثناءها الاحوال ، وتموج البلاد بالفوضى والغزع وسرعان ما تخلوا الطرقات من روادها وتقف الاسواق التي يهجرها أربابها لتكون ميداناً لقتال فرسان المماليك ومعاركهم الدموية ، وتحفل المصادر التاريخية المتاحة بالكثير من الامثلة المؤكدة لما ذهبنا إليه في السطور السابقة^(١) .

ومع انهيار نظام تربية المماليك^(٢) والاستعاضة عن ذلك بالمماليك الاجلاب (أى الذين كانوا يجلبون كباراً) انهـارت ربطة الولاء التي كانت تربط المماليك باستاذم (سيدم) . فضلاً عن أن النظام الصارم الذى كان يمنع نزول المماليك من القلعة وسكنهم في القاهرة لم يمد معمولاً به منذ عصر السلطان برقوق الذى سمح لهم بالنزول من طباق القلعة والسكن بالقاهرة . وفى الشطر الثانى من عصر سلاطين المماليك تكررت حوادث الفتن والاضطرابات فضلاً عن حوادث نهب الاسواق وخطف البضائع التي كان يرتكبها المماليك الاجلاب حتى أمست

(١) حدث سنة ٦٨١ هـ أن أغلقت الاسواق عقب القبض على اثنين من كبار الامراء وظلت مغلقة حتى اضطرت الدولة إلى إعلان أن عقوبة الشنق ستكون من نصيب من يخلق دكانه — (أنظر المقرئى . السلوك ج ١ / ق ٢ ص ٧٠٦) كما أغلق التجار حوانيتهم عدة مرات في عامى سنة ٧٨١ هـ وسنة ٧٨٣ هـ أثناء النزاع بين برقوق وبركة (السلوك ج ٣ / ق ١ ص ٣٥٢ — ٣٥٣ ، ص ٣٨٦) .

(٢) لمزيد من التفصيلات حول موضوع تربية المماليك وتنشئتهم على الولاء لاستاذم — أنظر سعيد عاشور . المجتمع المصرى في عصر سلاطين المماليك ص ١١ / ص ٢٨ .

تملك الحوادث بمثابة النعمة السائدة في حياة المصريين آنذاك^(١) وكانت النتيجة الطبيعية لمشاكل تلك الحوادث دائماً أن يسرى الفزع في النفوس وتضطرب البلاد وسكانها بالفوضى والخوف ، وتتوقف بالتالى حركة البيع والشراء .

ورغم أن الأوامر كانت تصدر من حين لآخر بعدم تعرض الممالك الاجلاب للناس والبيعة والتجار إلا أنه يبدو أن تدهور السلطة المركزية في الدولة جعل مثل تلك الأوامر ... كضرب رباب أو كطن ذباب ، على حد تعبير المؤرخ أبى المحاسن بن تغرى بردى وبمضى الزمن تزايد فساد الجلبان وعجزهم بأحوال الأمن ، كما استمروا في نهب أموال الناس مما أدى بالتداعى إلى ارتفاع الأسعار ... في سائر الأشياء من المأكول والملبوس والغلال والعلوفات ... فضر ذلك بحال الناس قاطبة رئيسها وخسيسها ...^(٢) وهو ما يشير إلى مدى النتائج الضارة والآثار السلبية لتدهور سلطة الدولة في الداخل ، وانعدام نفوذ الممالك

(١) نشبت فتنة سنة ٧٦٨ هـ سببها الممالك الاجلاب بين الامير يلبغا ، والسلطان الاشرف شعبان ، ولجأ يلبغا إلى تولية سلطان آخر في جزيرة الروضة هو الامير آتوك شقيق السلطان ، وبذلك أصبح هناك سلطان على كل من جانبي النيل فيما بين الجزيرة والقاهرة ولكل منها اتباع ، من الامراء والممالك واستمرت الحرب بين الطرفين أياما ... هذا وأسواق القاهرة طوال هذه الايام مغلقة ؛ والاسباب متعقدة ، وليس للناس شغل سوى التفرج في شاطئ النيل على المقاتلين من السلطانية والبلغاوية ... أنظر المقرئى . السلوك ج ٣ / ق ١ ص ٢٨٠ - ص ٢٨٢ . كما حدث سنة ٨٧٩ هـ أن دارت فتنة بسبب الممالك الجلبان واستعد السلطان قايتباى لقتالهم فاضطربت الاحوال وأغلقت الاسواق . أنظر ابن أياس بدائع الزهور . ج ٣ ص ٩٦ .

(٢) أبو المحاسن . النجوم الزاهرة ج ١٦ ص ٩٨

الجلبان الذى كثرت حوادث اعتداءاتهم وتزايد شرهم وصاروا يخطفون القماش والبضائع من الاسواق وأظهروا استخفافهم بالسلطان وكبار الامراء^(١) .

ومع تدهور أحوال الدولة الاقتصادية كان السلطان يضطر أحياناً إلى « ... هدم النفقة في الممالك ... » أى وقف مرتباتهم كما حدث سنة ٩١٦ هـ حين أمتنع السلطان قنصره الخورى عن النفقة في ممالكه ، فنزلت جموعهم إلى شوارع المدينة وأسواقها يسرقون وينهبون وفى ذلك اليوم سرقوا سوق جامع ابن طولون وسوق الصلية ، وسرق تحت الربيع ، وسوق البسطين « ... حتى كادت مصر أن تخرب عن آخرها في ذلك اليوم » فأغلقت الاسواق وثبت أن عدة الدكاكين المنهوبة في ذلك الحادث خمسمائة وسبعين دكاناً ، كما قدرت خسائر التجار بحوالى هشرين ألف دينار^(٢) . ورغم ما اشتهر به مؤرخو تلك الفترة من المبالغة إلا أن هذه الرواية في حد ذاتها تحمل من الدلالات ما لا يخطئه الباحث على مدى الفساد والعبث الذى ساد الحياة السياسية الداخلية بسبب الممالك ، وهو الامر الذى يدل من ناحية أخرى على مدى الضعف والتدهور الذى لحق بدولة سلاطين الممالك في ذلك الدور الاخير من أدار حياتها ، والذي نتج عن عدة عوامل ليس هذا مجال بحثها .

ومما يؤكد أن الافساد والعبث اللذين سببهما الممالك الاجلاب ، كانا أمراً خطيراً ، ذا تأثير مدمر على أحوال الاسواق الداخلية ، ما يذكره أبو المحاسن بن تغرى بدى في حوادث سنة ٨٦٠ هـ موضحاً المدى الذى وصل إليه إستثمار

(١) ابن أياس . بدائع الزهور ج ٣ ص ٢٣٥ ص ٣٨٨ .

(٢) أبو المحاسن . النجوم الزاهرة ج ١٦ ص ٩٦ / ص ٩٧ .

.. الممالك الاجلاب ، وما تركه من آثار على حياة الناس اليومية ، وبالتالي على حركة الاسواق وحركة البيع والشراء ، فقد حدث في ذلك العام أن خرج جهاز إحدى العرائس محمولا على رؤوس الحمالين وعلى ظهور البغال كما كانت عادة المصريين في تلك المصور ، وتصادف أن مر أحد فرسان الممالك حين وقعت قطعة نحاس من فوق رأس أحد الحمالين فجعل الحصان من صوت النحاس ، مما أحرق الفارس فطرب حصانه وساقه ممزعا ، وهنا حدث أمر غريب . . . فلم تشك العامة في أن الممالك نزلوا إلى نهب حوانيت القاهرة ، فأغلقت الاسواق في الحال^(١).

. ووصل فساد الممالك الاجلاب إلى ذروته في السنوات الأخيرة من حكم السلطان — قنصوه الغوري ، ويبدو أن سطوتهم بلغت حدا لا يمكن مقاومته بحيث نودي في القاهرة سنة ٩٢١ هـ بأن . . . لاسوق ولا تاجر يهدل ممالك السلطان ولا يمسك لاحد منهم فرس ، ومن فعل ذلك قطعت يده ويعلم المؤرخ ابن أبياس على ذلك بقوله . . . وكانت هذه المناداة من أكبر أسباب الفساد في حق الناس ، وصارت الممالك بعد ذلك يدخلون إلى الاسواق ويخطفون القماش ولا يقدر أحد بمنعهم من ذلك^(٢).

وهكذا فبينما كانت الاضطرابات السياسية الداخلية في الشطر الاول من عصر سلاطين الممالك راجعة إلى المنافسة بين كبار الامراء أو التنازع على العرش — وهي الاضطرابات التي تركت أسوأ الآثار على الاسواق والتجارة الداخلية — فإن فساد الممالك الاجلاب ، وهجماتهم المتكررة على الدكاكين والاسواق ونهبها كان أمرا مألوفاً في حياة الناس اليومية في أواخر ذلك العصر.

(١) أبو الحسن . النجوم الزاهرة . ج ١٦ ص ٩٧/٩٦ .

(٢) ابن أبياس . بدائع الطهور ج ٦ ص ٤٦٥ .

وعلى أية حال فإن مذكراته في السطور السابقة لا يمثل كل الأسباب السياسية التي أثرت في مجرى حركة البيع والشراء والأسواق الداخلية ، فثمة من الحوادث السياسية ما اتخذ طابعاً مختلفاً ، مثل الفتن التي كانت تشب لأسباب طائفية ، أو في أعقاب هذه الحوادث ذات الطابع الطائفي مثل إحراق كنائس النصارى وأديرتهم على أيدي بعض خلاة المتعصبين أو قيام بعض الرهبان بإحراق أحياء القاهرة وما كان ينتج عن ذلك من ردود الفعل القاضية ، وتوتر العلاقات بين السلطان والرعية^(١) فتتألق الأسواق وتتوقف كافة مظاهر النشاط التجاري الدخلى .

كما كان يحدث أحيانا أن تشب فتنة بين الأهالى والأجانب المقيمين في البلاد كما حدث سنة ٧٢٧ هـ حين ثارت الفتنة بالإسكندرية بين أهلها والفرنج فأغلقت أسواق المدينة^(٢) . ويمدنا المؤرخ تقي الدين المقرئى بأحد الأمثلة الدالة على أن الناس كانوا يتجمعون أحيانا تحت القلعة إعراباً عن استنكارهم لتصرفات أولى الأمر ، وما كان ينتج عن ذلك من اشتباكات بين المماليك والعامه ، وما يؤدى إليه ذلك بالضرورة من توقف حركة البيع والشراء وإغلاق الأسواق والهداككين^(٣) .

على أن تأثير الأحوال السياسية الداخلية على الأسواق وحركة البيع والشراء لم يكن تأثيراً سلبياً في كل الأحوال إذ كانت الأسواق تغلق بعض الأحيان إبتهاجا بمحدث سياسى معين مثلاً حدث سنة ٧٤٠ هـ بعد القبض على شرف الدين

-
- (١) المقرئى . السلوك ج ٢ / ق ١ ص ٢٢٣ / ص ٢٢٣ ، أبو المحاسن .
النجوم الزاهرة ج ٩ ص ٦٩ . ابن أياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٤٦٤ —
ص ٤٦٥ ، ص ٤٩٤ — ص ٤٧٥ .
(٢) المقرئى . السلوك ج ٢ / ق ١ ص ٢٨٤ / ٢٧٥ .
(٣) المقرئى . السلوك ج ٣ / ق ١ ص ١٧٣ ، ابن أياس : بدائع الزهور ،
ج ٤ — ص ٤٦٤ — ص ٤٦٦ .

عبد الرهاب انشبو الذى كان الناس قد لقوا بسببه أنواعاً من الظلم شملت كل طوائفهم^(١) كما حدث عندما تولى د جمال السكناة إبراهيم ، الوظيفة التى كان يشغلها النشوان وقف الناس يتفرجون فى الشوارع . . . وقد أغلق الناس الأسواق وتجمعوا من كل موضع ومعهم الطبول والشعوع وأرباب الخيول بحيث لم يوجد حائوت مفتوح نهارهم كله . . .^(٢) .

وفى سنة ٨٢٤ هـ وبعد ولاية السلطان المظفر أبى السعادات أحمد بن المؤيد شيخ ازدهرت حركة البيع والشراء بسبب كثرة الاموال التى أغدتها السلطان الجديد على أمرائه بعد ولاية العرش^(٣) وفى بعض الأحيان كان السلطان بأمر باستعراض الممالك بأسلحتهم مما — يؤدى إلى ازدهار سوق السلاح نظراً لإشتداد الطلب على الأسلحة بعد طول كسادها^(٤) .

والخلاصة أن أنبيار العلاقات الإقطاعية التى قامت على أساسها دولة سلاطين الممالك — بمعنى فقدان الرابطة بين الساطان والممالك من ناحية ، وفقدان ولاء الممالك لاستاذهم (سيدهم) من ناحية ثانية — أدى بالتالى إلى ضعف السلطة المركزية ممثلة فى السلطان — قبة الحرم الإقطاعى — وكبار الأمراء ، وفقدانهم

(١) المصدر نفسه . ج ٢ / ق ١ ص ٢٨٤ / ص ٢٧٥ .

(٢) المقرئى . السلوك ج ٢ / ق ١ ص ٤٧٩ — ٤١٨ ، أبو المحاسن .
النجوم الزاهرة ج ٩ ص ١٣٧ / ص ١٣٨ .

(٣) المقرئى . السلوك ج ٤ / ق ٢ ص ٥٦٦ .

(٤) حدث سنة ٨٣٠ هـ أن أمر السلطان بعرض الممالك بآلة الحرب (أى استعراضهم بسلاحهم) . فبدأ الممالك يستعدون لذلك ، واشتد الطلب على الأسلحة بعد مدة كسدت فيها صناعة الأسلحة . . . فنفت سوقهم ورجعت تجارتهم واشتغل بعملها صناعتهم .

٢٠٠

السيطرة على ممالكهم الذين لم يعودوا يخشون حساب سادتهم ، بل أصبح هؤلاء الممالك يمارسون نوعاً من الارهاب جعلهم يرضخون لمطالبهم ، كما أنهم من ناحية أخرى لم يستطيعوا الوقوف في وجه غارات الممالك العابثة ، وغارات السلب والنهب التي شنها عد الاسواق من آن لآخر ، مما شكل عاملاً خطيراً من عوامل تدهور الاسواق سواء من حيث حركة البيع والشراء أو من حيث عدد أسواق البلاد أو حجم كل منها .

وهناك عامل هام ارتبط بالاحوال الحياتية الداخلية من حيث استقرارها أو اضطرابها من ناحية ، كما ارتبط بالاسواق من حيث تأثره السلبي أو الإيجابي عليها من ناحية أخرى ، وتقصد بهذا العامل حالة الامن الداخلي في البلاد في تلك الاثناء . فمن المعروف ان التجارة وحركة الاسواق لا تزدهر وتروج الا في ظل استقرار الامن واستتبابه ، سواء على طول الطرق التجارية أو في أماكن الاسواق . والمكس صحيح تماماً ، وإذا انتقلنا من الكلام العام إلى التخصيص فإننا نجد أن هذه المقولة تصدق على عصر سلاطين الممالك في مصر ، كما تصدق على غيره من العصور التاريخية .

وإذا كنا قد توصلنا في المباحث السابقة إلى أن لإنهيار العلاقات الإقطاعية التي كانت تربط بين السلطان وكبار الامراء من جهة ، والممالك الاجلاب من جهة ثانية ، قد أفقدت الحكومة المركزية سلطانها على أولئك الممالك الذين انتالوا في شوارع المدينة وطرقاتها يعيشون فيها فساداً ، وينهبون متاجرها وأسواقها ، وينشرون روح الفوضى والخوف والفرع بين سكانها ، فإن النتيجة المحتمة لذلك

في شوارع المدينة وطرقها يميثون فيها فساداً ، وينهبون متاجرها وأسواقها . وينشرون روح الموضى والخوف والفرع بين سكانها ، فإن النتيجة الحتمية لذلك تتمثل بالضرورة في سيادة الاضطراب وعدم الاستقرار وافتقاد الشعور بالامن اللازم لازدهار النشاط التجارى ، ومن ثم أنكمشت حركة الأسواق ، كما قلت أعدادها ، وتضاءلت أحجام ومساحات تلك الأسواق ، وهو الأمر الذى يبدو واضحاً منذ بداية القرن التاسع الهجرى (الخامس عشر الميلادى ^(١)) .

ذلك أن تدهور النظام الإقطاعى الذى قامت الدولة على أساسه تمثل في فشلها في السيطرة على كافة شئون البلاد ، فانهارت مرافق الرى ، وأهملت الجسور والترع ، وانخفض الإنتاج الزراعى بالتالى ، وانتشرت القراصنة على مياه نهر النيل يقطعون طريق التجارة الداخلية ، وكثر فساد العربان ، وانتشرت عمصابات قطع الطريق في كل مكان فضلاً عن كثرة المنازعات بين المماليك واتجاههم إلى بيع إقطاعاتهم ومبادلتها . ،... وما إلى ذلك من المظاهر التى لا يتسع المجال لمناقشتها والتى ناقشنا بعضها بالفعل (النظام التقدى ونظام التسعير) . وهذه كلها من مظاهر تدهور سلطة الدولة وانهارها التى بدت واضحة في النصف الثانى من عصر سلاطين المماليك . وبعد أن كانت حوادث اضطراب الامن في بداية ذلك العصر تتخذ شكلاً مؤقتاً — في عصر السلاطين الضعاف — أصبح اضطراب الامن ظاهرة دائمة وثابتة في تيار الحياة المصرية في أواخر عصر سلاطين المماليك .

ويقدم المؤرخ تقي الدين المقرئى مثلاً على اضطراب الامن كظاهرة مؤقتة

(١) انظر المصنفات الأولى من هذه الدراسة . وأنظر كذلك : F. A. Ashtor, Social and Economic hist. of the Near East in the Middle Ages, pp. 301—31.

في عهد السلاطين الضعاف في حوادث سنة ٧٤٨ هـ إذ يكتب ما نصه ... إرتفع سعر القمح من أربعين درهما للاردب إلى خمسين ، وغلا اللحم ، وعامة الأصناف المأكولة حتى بلغت مثلي ثمنها ، وتوقفت الأحوال ، وقات الغلال ، وكثر قدوم أهل النواحي إلى القاهرة حتى ضاقت بهم ، فكانوا كذلك مدة سنة مع كثرة المناسر في البلاد والقاهرة ، وقوة المفسدين ، وقطاع الطريق بأرض مصر وبلاد القدس ونابلس ، وفتنة العشير بعضهم مع بعض^(١) .

ويتضح من النص أن إرتفاع الأسعار في المواد الغذائية والاستهلاكية كلن راجعا إلى تداخل عدد من العوامل الاجتماعية ، والسياسية ، فضلا عن الأحوال الأمنية ، وهي كلها أمور دالة على تدهور السلطة السياسية المركزية . على أن هذا التدهور المطلق على النحو الذي وصفه المقرئ لم يتخذ صفة الدوام والثبات إلا في الشطر الأخير من عصر سلاطين المماليك ، وفي هذا المقام نجدنا مضطرين مرة أخرى إلى الاستشهاد برواية المقرئ في حوادث سنة ٨٢٥ هـ ، حيث يوضح أن فساد الإدارة السياسية الداخلية من جهة - واضطراب الأمن بسبب عبث قبائل العربان من جهة أخرى أثرا على الحياة الاقتصادية وحركة التجارة الداخلية في

(١) المقرئ . السلوك ج ٢/ق ٣ ص ٧٤٠ والملاحظ أن هذه الحالة من التدهور المطلق لم يستمر إلا مدة سنة أو نحوها فضلا عن إرباطها بالسلطان الحاكم وهو المظفر حاجي الذي حكم مدة سنة وثلاثة أشهر واثني عشر يوماً (أو أربعة عشر يوماً على قول أبي المحسن) ثم قتل في حوالى العشرين من جمادى ، وقد وصفه المقرئ بقوله ... كان منهمكا في الفساد ، كثير الإنفاق للمال (السلوك ج ٢/ق ٣ ص ٧٤٤) وقال عنه أبو المحسن ابن تغرى بردى ... كان المظفر اهوج سريع الحركة عديم الإدارة سوى التدبير ... وكان فيه ظلم وجبروت وسنك للدماء ... (النجوم الزاهرة ج ١٠ ص ١٧٤) .

البلاد لا سيما في الصعيد البعيد عن القاهرة مركز السلطان وحكومته^(١) ويبدو كلام المقرري متوافقاً إلى حد بعيد مع ما نعرفه عن تدهور نظام الحكم الذي قام على أساس إقطاعي ، وهو التدهور الذي تمثل في كثرة المنازعات على دست السلطنة بين أمراء المالك وفي عيث الممالك الجلبان وغير ذلك من المظاهر .

كما أن حوادث سرقات الأسواق على أيدي عصابات كبيرة العدد تتألف من الفرسان والمشاة أصبحت مادة ثابتة في حولية المؤرخ ابن اياس التي تؤرخ للسنوات الأخيرة من ذلك العصر ، ففي سنتي ٥٩٠٥ ، ٥٩١٨ - على سبيل المثال - كثرت حوادث هجوم عصابات اللصوص (المناسر) على الأسواق ونهب عدد كبير من دكاكينها وقتل خفراء الأسواق ، وكانت تلك العصابات المكونة من أعداد كبيرة تصل أحياناً إلى مائة شخص من المشاة والفرسان لا تجد من يتعقبها أو يعترض نشاطها ، مما ترك أسوأ الآثار على الأسواق والأسعار^(٢) .

وهناك وجة آخر من وجوه اضطراب الأمن وإن كان قد اتخذ شكل الحوادث التي لا تتكرر كثيراً ولا تتخذ صفة الاستمرار والدوام ، ففي بعض الأحيان كانت الحرائق تشتعل في القاهرة من آن لآخر وتنشب محالها في مساكن وأسواق وحوانيت القاهرة ، فضلاً عما كانت تسببه من اضطرابات وفوضى ، وتوقف حركة الأسواق الداخلية بسبب انشغال أهل المدينة في مكافحة الحرائق^(٣) .

(١) المقرري . السلوك ج ٤/ق ٢ ص ٦٠٣ .

(٢) ابن اياس . بدائع الزهور ج ٣ ص ٤٣٤ ، ج ٤ ص ٢٠ ، ص ٢٥٩ / ص ٢٦٠ .

(٣) لمزيد من المعلومات عن هذه الحرائق التي أشعلها بعض الرهبان المسيحيين وتناجها انظار قاسم عبده قاسم : أهل الزمة في مصر العصور الوسطى - دراسة وثائقية (دار المعارف ، ١٩٧٧) ص ١٨١ - ص ١٩٦ .

فيقد تكرر حوادث الحرائق التي اتهم بها فريق من الرهبان المسيحيين في سنوات ٦٦٣ هـ ، ٧٢١ هـ ، ٧٥١ هـ . ٦٦٣ هـ أنت النيران على حارة الباطلية بأكلها ثم انتشرت إلى أماكن أخرى من المدينة ، وكانت آثارها التدميرية كبيرة للغاية (١) . كما حدث سنة ٧٢١ هـ أن اشتعلت النيران في أحياء القاهرة والفسطاط انتقاما من القيود التي كانت الدولة قد فرضتها على المسيحيين ، ورغم نزول نائب القاهرة والأمراء وجميع السكان لمكافحة الحريق ، واستخدام كافة ما توفر من إمكانيات فإن النيران لم تخمد إلا في اليوم السادس (٢) وفي سنة ٧٥١ هـ اشتعلت النيران بخط البند قانين ثم تطاير شررها بفعل الرياح ليحرق أماكن كثيرة في القاهرة ، وكانت الخسائر شديدة بحيث ألهمت النيران عدة بيوت وحوائيت ورباع ، والرغم لإجراءات الأمن المشددة ، والتي تمثلت في عدم السماح للزبناء بالمبيت في المدينة ، والأوامر الصارمة بأن يراقب الخفراء وولاة المراكز كل تصرف يبعث على الريبة ، فإن الحرائق ظلت تعمل مخالبها وأنيابها في مساكن القاهرة وأحيائها على مدى شهر كامل دون أن تتمكن السلطات من معرفة هوية مرتكبها.

وثمة من الحرائق ما كان يشتعل دون تدبير مثلبا حدث سنة ٧٨٠ هـ حين احترقت أعداد كبيرة من الأسواق والحوائيت (٣) . وينبغي أن نلاحظ في هذا

(١) المفضل بن أبي الفضائل . النهج للسديد ج ٤٧٥ / ص ٤٧٩ ، النوري . نهاية الأرب ج ٢٨ / ص ١١١ ، المقرئ الخط ج ٢ / ص ٧ ابن أباس ، بدائع الزهور ج ١ ص ١٠٤ (ط . بولاق) .

(٢) تاريخ ابن الوردي ج ٢ ص ٢٧١ - ٢٧٣ ، المقرئ . السلوك ج ٢ /

ق ١ ص ٢٢٠ / ٢٢٧

(٣) المقرئ . السلوك ج ٢ / ق ١ ص ٢٢٨

المقام أن اشتعال مثل تلك الحرائق ، وما كان يترتب عليها من انتشار الفزع والفوضى كان يؤدي بالضرورة إلى حال من الكساد في حركة البيع والشراء ، فضلا عن أن احتراق عدد من الحوانيت أو الاسواق ، وكميات من البضائع أثناء تلك الحرائق كان يترك آثاره السلبية دينا شك على اسواق البلاد ، كذلك تكررت في أواخر عصر المماليك الجراكمه حوادث الحرائق التي كان يشعلها المماليك للاجلاب لتسهيل لهم عمليات السلب والنهب .

هكذا فصل إلى صورة عامة — من خلال الأمثلة التي تمعننا بها المصادر التاريخية — للعوامل الاقتصادية والسياسية التي أثرت بشكل أو بآخر ، وبدرجة أو بأخرى على الاسواق الداخلية من حيث حركة البيع والشراء ، ومن حيث عدد الاسواق وأحجامها اتساعا وانكماشاً ، ومن حيث ازدهار الاسواق الداخلية أو اضمحلالها بيد أن هناك من العوامل والظروف الطبيعية ما كان يساهم بدرجة تزايد باطراد في التأثير السلبي على حركة الاسواق والتجارة الداخلية ، وتمثلت هذه العوامل والظروف الطبيعية في عدة نواح تتمثل ببعضها البعض . ومنها نقص مياه الفيضان عن منسوبها العادي ، وما ينتج عن ذلك من مجاعة قد يتبعها الوباء ، كما كان يحدث من حين لآخر أن يتدهور محصول ما اسبب أو لآخر .

والواقع أن هبوط مياه النيل عن حد الوفاء ، أو زيادته عن منسوب الفيضان العادي كان يمثل خطراً حقيقياً على الحياة المصرية آنذاك . وكارثة عامة يخشى الجميع وقوعها ، فمن المعروف أن النيل هو مصدر مياه الري الوحيد في مصر تقريبا ، فإذا قصر عن الوفاء فأتوان الزراعة ، وإذا زاد منسوبه وجاء الفيضان عاليا اغرق البلاد وفات أتوان الزراعة أيتنا ، وفي الحالتين تمر السنة دون (م هـ — الاسواق في عصر المماليك)

محاصيل جديدة مما يؤثر دون شك على الأسواق التي تقوم على أساس التجارة في هذه المحاصيل وأهمها القمح ، وحين يقل ماء النهر عن الحد اللازم للزراعة تنتاب الناس المخاوف نتيجة لعدم زراعة المحاصيل الجديدة ، ومن ثم يسارعون إلى تخزين القمح التي لديهم ضماناً لقوتهم وقوت عيالهم أثناء الأزمة المتوقعة ، ومن ناحية أخرى يبدأ التجار في التخزين طمعاً في الحصول على أرباح أكثر عن طريق رفع الأسعار ، ونتيجة لهذا يشتد الإقبال على شراء القمح بينما يقل المطروح منها في الأسواق ، ويتبع ذلك بطبيعة الحال تصعيد خطير في الأسعار ، وتمتد حتى الأسعار إلى كل ما يباع ويشتري من مأكول ومشروب وملبوس ،^(١) .

ومن ناحية أخرى كان بعض التجار يستغلون الظروف الناتجة عن هبوط مياه النيل أو تأخر الفيضان ، ويلجأون إلى أساليب الغش أثناء هذه الأزمات ، فيخططون الدقيق — مثلاً — بغيره من المواد ، كما حدث أيام السلطان الناصر

(١) المقرري . إغاثة الأمة . ص ٤١ / ص ٤٣ ، ولزيد من التفاصيل والأمثلة عن تأثير النيل على الحياة المصرية في ذلك العصر ، وعلى التجارة الداخلية بوجه خاص انظر للباحث (النيل والمجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك . دار المعارف ١٩٧٨) . الباب الثاني . وانظر أيضاً . المقرري . إغاثة الأمة بكشف الغمة . حيث يعتبر الوحيد من نوعه بين مؤلفات ذلك العصر لأنه يعرض لأهم المجاعات وأسبابها ، ووسائل الدولة في علاجها ، فضلاً عن نتائجها الخطيرة على النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد ، وقد أدرك المقرري حقيقة هامة مؤداها إذا تأخر جرى النيل بمصر يمتد الغلاء سنين ، أى أن تأخر الفيضان سنة كان يؤدي بالتداعى إلى سلسلة من سنوات القحط التي ترتفع فيها الأسعار وتختفي البضائع من الأسواق . وانظر أيضاً العيني ، عقد الجمان ، ج ٢٥ ، ورقة ٤١٤ .

محمد بن قلاوون أثناء مجاعة سنة ٧٣٦ هـ إذ . . . أصبح الحبز كالسب من السواد^(١)، كما كان البعض يبيعون لحم الميتات والكلاب للناس كما حدث سنة ٨٥٥ هـ حين قبض على بعض الباعة يبيعون لحوم الدواب الميتة ، ولحوم الكلاب^(٢) .

ومن الطبيعي أن يلجأ التجار إلى استغلال ظروف الامة والمجاعة ، فيرفعون الأسعار ، ويكثرون من التخزين طمعاً في رفع الأسعار^(٣) .

كما كان هبوط مياه النيل يصل في بعض الأحيان إلى الحد الذي يقلل من حركة الملاحة في النهر ، ومن ثم تتوقف مراكب الغلال القادمة من الوجه القبلي عن الحجىء إلى القاهرة فتقل الغلال مما يؤدي بالتالى إلى ارتفاع الأسعار^(٤) .

(١) المقرئى . لغاة الامة . ص ٣٩ .

(٢) أبو المحاسن . النجوم الزاهرة . ج ٧ ص ٢١٩ / ص ٢١٩ (ط . كاليفورنيا) .

(٣) بلغت أرباح أحد التجار أثناء مجاعة سنة ٦٩٤ — ٦٩٥ هـ التى حدثت فى عهد السلطان العادل كنبغا ما بين مائة ومائتى درهم يومياً (المقرئى . لغاة الامة ص ٣٦) كما حدث سنة ٧٩٨ هـ أن رفض التجار القادمين بمراكب الغلال من الصعيد بيع غلالهم بساحل بولاق (ميناء القاهرة النهري) لان الأسعار لم تعجبهم وواصلوا الابحار شمالا صوب الاسكندرية (تاريخ ابن الفرات . فى ٩ / مجلد ١ ص ٤٣٤ / ص ٤٣٥) كما كانت أرباح العطارين والاطباء تتعاظم أثناء الاوبئة والمجاعات نظراً لاشتداد الطلب على الادوية والاطباء (المقرئى . لغاة الامة . ص ٣٥ / ص ٣٦) .

(٤) المقرئى . السلوك ج ٢ / ق ٣ . ص ٨٢٨ ، تاريخ ابن الفرات ج ٩ ، ص ٩٩ .

وفي كثير من الأحيان يكون الغذاء أو المجاعة الناتجة عن قصور النيل عن حد الوفاء سبباً في انتشار الأوبئة والطواعين ، كما كان يحدث في أحيان أخرى أن تكون المجاعة نتيجة للوباء أو الطاعون ، وربما يواكب كل منهما الآخر ، على أن الجدير بالذكر هنا أن عصر سلاطين المماليك شهد ما لا يقل عن ثلاث وستين مجاعة ووباء كان من نتائجها ذلك التدهور الإجتماعي الرهيب الذي تمثل في انخفاض عدد السكان انخفاضاً هائلاً ، وانحيار الطبقة الوسطى التي تحول عدد كبير من أبنائها إلى معدمين بسبب المجاعات والأوبئة ، فضلاً عن تدهور أخلاقيات وقيم المجتمع ، وما إلى ذلك من نتائج ليس هذا مجال بحثها بالتفصيل ، كما تمثلت تأثيرات المجاعات والأوبئة على الصعيد الإقتصادي في ارتفاع معدلات الأسعار ، واختفاء البضائع ، فضلاً عن تقلص أسواق البلاد عدداً وحجماً ، وفي هجالات انتشار الوباء كان من الطبيعي أن يشغل الناس به عن سائر اهتماماتهم ، وألا يكون بمقدورهم مزاولة أعمالهم اليومية ، فلا تجد الأرض من يزرعها ، كما لا تجد المحصولات من يضمها ، وتوقف أعمال الصيد ، وتقف الأسواق كما حدث أثناء « الفناء الكبير » الذي عرفته المصادر العربية بهذا الاسم بينما عرفت المصادر الأوروبية باسم الوباء الأسود Black Death^(١) ، ونظراً لموت عدد كبير من السكان (تقدره المصادر المعاصرة

(١) في أثناء هذا الوباء الذي ألم بالبلاد المصرية ما بين سنة ٧٤٨ هـ ، سنة ٧٤٩ هـ — واستمر ينشب مثالبه في البلاد حوالي عامين تراوح العدد اليومي لضحاياه ما بين عشرة آلاف وعشرين ألف لسمعة يومياً — أغلقت أسواق الإسكندرية ، كما جافت أسواق بلبيس ولم يقدر أحد على القعود فيها (المقرري . السلوك ج ٢ / ق ٣ ص ٧٧٧ ، ص ٧٧٩ ، ص ٧٨٦) وقد شمل هذا الوباء الرهيب كل بقاع الأرض من مشارق آسيا حتى أوروبا ، وتبع عن انتشار بعض الأمراض الوبائية من الهند والشرق الأقصى إلى مصر وأوروبا ، وقد أفاض =

بحوالى ثلثى عدد السكان) انخفضت الأسعار بدرجة كبيرة ، ولم تجد الغلال من يطحنها ، بل إن كتب العلم رخصت لدرجة أنه كان ينادى عليها بالاحمال ويبيع الحمل منها بأرخص ثمن . . . ، كذلك هبطت أسعار الذهب والفضة .

ويجدر بنا أن نشير في هذا المقام إلى أن سلسلة الطواغين والأوبئة والمجاعات التي تعرضت لها مصر في تلك الفترة التاريخية طويلة ومتعاقبة ومتقاربة في بعض الأحيان ، بحيث يصعب الحديث عن كل منها على حدة ، ويلاحظ أن عاليتها العظمى حدث نتيجة لتوقف زيادة مياه النيل إبان موسم الفيضان ، بيد أن النظام الإقطاعي الذي قامت على أساسه دولة مملوكي جعل الأمر يزداد سوءاً ذلك أن جماهير المصريين المعدمين كانت فريسة سهلة لتلك الكوارث ، فقد كانت الأرض زراعية مودعة على السكان والأمراء في إطار العلاقات الإقطاعية السائدة ، ومن ثم كانت لديهم الفرصة لتخزين المواد الغذائية لمواجهة مثل تلك الأزمات ، بينما عاشت جموع المصريين تحت رحمة الظروف الطبيعية ومن ناحية أخرى كان السلطان والأمراء وأعيان الدولة يهربون إلى مناطق بعيدة حين تحمل البلاد كارثة من هذا النوع^(١) وهكذا كان العامة ، وهم السواد الأعظم من جمهرة المصريين في ذلك العصر الفريسة سهلة لتلك الكوارث إذ يقتلهم الجوع فيساقطون في الطرقات ، وحين تجبى الطرقات من الجثث يتشر الطاعون أو غيره من

المؤرخون المسلمون في وصف أهوال ذلك الفناء الكبير ، انظر . العيني . فقد
البحان في تاريخ أهل الزمان . ج ٢٤ حوادث سنة ٧٤٩ هـ ، المقرئ . السلوك .
ج ٢ / ق ٣ ص ٧٧٠ وما بعدها ، وأبو المحاسن بن تغري بردى ج ١٠ ص ٢٠٤
وما بعدها ، السيوطي . حسن المحاضرة . ج ٢ ص ٣٠٣ وما بعدها .
(١) العيني . عقد البحان . ج ٢٤ ص ١١٨ ، المقرئ . السلوك . ج ٢ / ق ٣
ص ٧٧٠ ، أبو المحاسن . النجوم الزاهرة . ج ١٠ ص ٢٠٤ ، ابن إياس . بدائع
الزهور ج ٤ ص ٢٩٦ / ص ٢٩٩

الامراض الوبائية وتتوالى الآثار الاقتصادية والاجتماعية المدمرة للكارثة ، وتشمل كل نواحي الحياة بما في ذلك نشاط الاسواق الداخلية وحركة البيع والشراء .
وأخيراً ، فمن الواضح أننا لا نستطيع أن نحصر العوامل المؤثرة في حركة أسواق مصر في عصر سلاطين المماليك في إطار واحد بعينه ، سياسياً كان أم اقتصادياً أم اجتماعياً أم طبيعياً ، فالحقيقة أن هذه العوامل كلها تداخلت وتشابكت فيما بينها بحيث كانت تأثيراتها على الاسواق متداخلة بشكل يصعب تحديد مداه وامل قيمة المؤرخ تقي الدين المقریزی تنجسد بوضوح من خلال الفقرة التي ربط فيها بين الظاهرة الاقتصادية المتمثلة في كساد الاسواق ، وفساد الجهاز الحكومي ، وظلم الدولة ، فضلاً عن فساد ذمم القضاة والعلماء ، كما أن إهمال وسائل ضبط النهر من ترع وجسور بسبب فساد الجهاز الإداري أدى إلى المزيد من التدهور الاقتصادي الذي أدى بدوره إلى زلولة القيم الاجتماعية ، بسبب انهيار الطبقة الوسطى وشيوع الفقر ، كما ربط المقریزی بين الكساد وانعدام الامن بسبب فساد العريان ، وما نتج عن كل ذلك من خلخلة الكيان الاجتماعي والاخلاق بحيث أصبح الدين غريباً على حد تعبيره^(١) .

تم بحمد الله وهونه

(١) يقول المقریزی (السلوك ج ٤ / ق ٢ ص ٦٧٨) : « دخلت سنة ٨٢٨ هـ وأسواق القاهرة ودمشق في كساد وظلم ولالة الامر من الكشاف والولالة فاش ، ونواب القضاة قد شنعت قالة العامة فيهم من تهاقهم ، وأرض مصر أكرها بغير زراعة لقصور النيل في أوانه ، وقلة العناية بعمل الجسور ، فإن كشافها إنما دأبهم إذا خرجوا لعملها أن يجمعوا مال النواحي لانفسهم وأعوانهم ، والطرق بمصر والشام مخوفة من كثرة عبث العريان والعشير ، والناس على اختلاف طبقاتهم قد غلب عليهم الفقر واستولى عليهم الشح والطمع ، فلا تسكاد تجد الاشاكيا مهتما لديناه ، وأصبح الدين غريباً لاناصر له . . . »

ثبت المصادر والمراجع

- ابن الأخوة (محمد بن أحمد القرش ت ٧٢٩ هـ) :
 « معالم القرية في أحكام الحسبة » ،
 كبرج ١٩٣٧
- ابن أبي الفضائل (المنفصل بن أبي الفضائل) :
 « النصح السديد والدر الفريد فيما بعد تاريخ ابن العميد »
 ترجمة ونشر بلوشيه . Blocher . انظر .
 patrologia Orientalis. Toms. XIV, XXII
 باريس ١٩١٩
- ابن أياس (محمد أحمد بن أياس المصري ت ٩٣٠ هـ) :
 « بدائع الزهور في وقائع الدهور » ، ٣ أجزاء ، بولاق ١٣١٢ هـ
 وطبعة جمعية المستشرقين الألمانية . تحقيق د . محمد مصطفى القاهرة ١٩٦١
- ابن بطوطة (عبد الله محمد بن إبراهيم) :
 « تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار » ، باريس ١٨٨٠
- ابن تغرى بردى (جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى ت ٨٧٤ هـ) :
 « النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة » ، ٢٦ جزءاً طبعة دار الكتب المصرية
 وطبعة ولیم بوبر إبتداء من حوادث ٨١٥ هـ كاليفورنيا .
- ابن الحاج (أبو عبد الله محمد بن محمد العبدري الفاسي ت ٧٣٧ هـ) :
 « المدخل » ، ٤ أجزاء ، القاهرة ١٣٤٨ هـ

- ابن حجر (الحافظ: ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ) :
« إنباء الفخر بأنباء العمر » تحقيق د. حسن حشيش القاهرة ٦٩-١٩٧٢ م
- ابن دقاق (صارم الدين إبراهيم بن محمد بن أيمن الملائي ت ٨٠٩ هـ) :
« الانتصار بواسطة عند الأمصار » ج ٤ ، ج ٥ نشره فولر بولاق ١٣١٤ هـ
- ابن الفرات (ناصر الدين محمد بن عبد الرحيم ت ٨٠٧ هـ) :
« تاريخ الدول والملوك » نشره د. قسطنطين زريق ونجلاء عز الدين بيروت ١٩٤٢ م
- ابن الوردي (زين الدين عمر ت ٧٥٠ هـ) :
« تمة المختصر في أخبار البشر » جزءان القاهرة ١٢٨٥ هـ
- السبكي (تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب ت ٧٧١ هـ) :
« معيد النعم ومبيد النقم » ليدن ١٩٠٨ م
- السخاوي (شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر عثمان ت ٨٠٣ هـ) :
« التبر المسبوك في ذيل الملوك » بولاق ١٣١٥ هـ
- سعيد عاشور (دكتور) :
« العصر المماليكي في مصر والشام » القاهرة ١٩٦٥ م
« المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك » القاهرة ١٩٦٢ م
- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن) :
« حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة » جزءان القاهرة ١٢٩٩ هـ
- العيني (بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى الشيرازي بالدر العيني ت ٨٥٥ هـ) :

- السيف المهند في سيرة الملك المؤيد شيخ المحمودى ،
تحقيق فيم محمد شلتوت
القاهرة ١٩٦٧ م
- عقد الجنان في تاريخ أهل الزمان ،
مخطوط بدار الكتب المصرية
رقم ١٥٨٤ تاريخ
- القلقشندي (شهاب الدين أحمد بن علي ت ٨٢١ هـ) .
• صبح الاعشى في صناعة الإنشا ، ١٤ جزءا دار الكتب المصرية ١٩١٣ م
- قاسم عبده قاسم (دكتور) .
• أهل الذمة في مصر العصور الوسطى ، دار المعارف ١٩٧٧ م
• النيل والنجع المصرى فى عصر سلاطين المماليك دار المعارف ١٩٧٨ م
- المقرئى (نقى الدين أحمد بن على ت ٨٤٥ هـ) .
• المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، جزءان بولاق ١٢٧٠ هـ
• السلوك لمعرفة دول الملوك ،
نشر د. محمد مصطفى زيادة ، د. سعيد عبد الفتاح عاشور
دار الكتب المصرية ١٩٧٣
- إغاثة الأمة بكشف الغمة ،
تحقيق د. جمال الدين الشيال
القاهرة ١٣٥٦ هـ
• النفود القديمة والإسلامية ،
القسطنطينية ١٢٩٨ هـ
- ماير (ل . ا .) . • الملابس المملوكية ،
ترجمة صالح الشيبى ، د. عبد الرحمن فهمى
القاهرة ١٩٧٢

— ٧٤ —

النورى (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب ت ٨٣٣ هـ) .

« نهاية الأرب في فنون الأدب »

إبتداء من ج ٢٧ مخطوط يدار الكتب المصرية ٥٤٥ معارف عامة

E. Ashtor :

(A Social and Economic history of the Near East in the
Midde Ages) Collins 1976.



General Organization of the Alexandria Library (GOAL)
مركز تنظيم مكتبة الإسكندرية العامة

2.02

قاس

ا